وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

المرجع: ...../2016

مذكرة بعنـــــوان:

دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي

دراسة حالة : الجزائر خلال الفترة 2001-2014

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبة:
بن قويدر خديجة

إشراف الأستاذة:
د. ساسي فطيمة

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عاشوري نعيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	**رئيسا**
عيساوي سهام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	**مناقشا**
ساسي فطيمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقـــدير

الحمد لله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، والذي ينزه عن كل شريك وولد

والشكر له فالق الحب والنوى، والذي قلبي بحبه اكتوى وبالعلم ارتوى، واستقر كياني وتحت رحمته انطوى، وحيث أمدنا بنعماء الجوارح وبحسن تقويم الجسم والرأس وما حوى

أوجه تشكراتي الخالصة إلى التي قبلت الإشراف على هذا العمل " الأستاذة الدكتورة ساسي فطيمة " والتي لم تبخل علي بمعلوماتها وتوجيهاتها المستمرة ثقل الله بها ميزان حسناتها إن شاء الله

وإلى الذي أحسن التفكير والتدبير والتوجيه والنصح السليم، "الأستاذ بوالريحان فاروق" الأمر الذي شجع في عزيمة البحث وعدم الاستسلام للصعوبات

كما أتقدم بخالص التقدير والاحترام إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبها

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى :

أبي وأمي أطال الله عمرهما

إخوتي حفظهم الله ورعاهم

الأحباب والأصدقاء

خـديـجـة

الملخص

الملخص:

تهتم هذه الدراسة في التعرف على السياسة المالية و دورها في تفعيل الإستثمار المحلي، وهذا مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2014، حيث تهدف في الجانب النظري إلى إبراز دور السياسة المالية باعتبارها سياسة إقتصادية عرفت تطورا لا بأس به في الفكر التقليدي وكذلك أدواتها التي تؤثر على الإستثمار المحلي والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

ومن خلال الدراسة التطبيقية تم الوصول لمجموعة من النتائج كون الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى الرقي باقتصادها أمام دول العالم عبر تشجيع وتحفيز الإستثمار المحلي، وهذا من أجل تنمية إقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، السياسة الضريبية، الإستثمار المحلي.

Résumé:

Cette étude porte sur l'identification de la politique budgétaire et de son rôle dans l'activation de l'investissement intérieur, et ceci en référence au cas de l'Algérie pendant la période de 2001 à 2014, qui vise à la partie théorique de mettre en évidence le rôle financier de la politique comme une politique économique connue a évolué un peu dans la pensée traditionnelle, ainsi que des outils affectant l'investissement intérieur et de la politique fiscale et la politique des dépenses publiques.

Grâce à l'étude de la pratique a été atteint pour un ensemble de résultats du fait que l'Algérie pays qui cherchent à progresser son économie au monde en encourageant et en stimulant l'investissement intérieur en développement, et cela est pour le développement économique du secteur hors hydrocarbures

Mots clés: La politique budgétaire, les dépenses publiques, la politique fiscale, l'investissement intérieur.

Abstract:

This study focuses on the identification of fiscal policy and its role in activating domestic investment, and this is with reference to the case of Algeria during the period 2001-2014, which is aimed at the theoretical side to highlight the financial role of politics as an economic policy known evolved quite a bit in the traditional thinking, as well as tools affecting domestic investment and of tax policy and the policy of public spending.

Through the study of the practice has been reached for a set of results that Algeria countries seeking to advance its economy in the world by encouraging and stimulating development in domestic investment, and it is for economic development the non-hydrocarbon sector.

Keywords: Fiscal policy, public expenditure, tax policy, domestic investment.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
ملخص البحث باللغة العربية	I
ملخص البحث باللغة الفرنسية	I
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الملاحق	VIII
المقـدمـــة العامة	
إشكالية البحث	أ
فرضيات البحث	ب
حدود البحث	ب
دوافع إختيار الموضوع	ب
أهمية البحث	ج
أهداف البحث	ج
منهج البحث	ج
الدراسات السابقة	ج
صعوبات البحث	هـ
خطة وهيكل البحث	هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية [من الصفحة 2 – إلى الصفحة 35]	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	3
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية	4
المطلب الثالث: السياسة المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية	8

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	12
المطلب الأول: النفقات العامة	12
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	16
المطلب الثالث: الموازنة العامة	23
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية، العوامل المحددة لها وأهدافها	26
المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية	26
المطلب الثاني: العوامل المحددة للسياسة المالية	31
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: الإستثمار وعلاقته بالسياسة المالية [من الصفحة 37 – إلى الصفحة 66]	
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية الإستثمار	38
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأهميته	38
المطلب الثاني: مميزات الإستثمار وأنواعه	41
المطلب الثالث: أهداف الإستثمار ومقوماته	47
المبحث الثاني: أدوات الإستثمار ومحدداته	52
المطلب الأول: أدوات الإستثمار	52
المطلب الثاني: محددات الإستثمار	57
المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الإستثمار المحلي	60
المطلب الأول: أثر السياسة الضريبية على الإستثمار المحلي	60
المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الإستثمار المحلي	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة2001-2014 [من الصفحة 68 – إلى الصفحة 101]	
تمهيد	68
المبحث الأول : تطور الإستثمار المحلي في الجزائر	69
المطلب الأول: التطور التاريخي للإستثمار المحلي في الجزائر	69

المطلب الثاني: جهود الدولة في إنشاء هيئات دعم الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	71
المطلب الثالث: إحصائيات تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	73
المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	74
المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتطورها خلال الفترة 2001-2014	74
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها خلال الفترة 2001-2014	79
المبحث الثالث: الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية في مجال الإستثمار المحلي	83
المطلب الأول: إجراءات السياسة الضريبية في مجال الإستثمار المحلي	83
المطلب الثاني: إجراءات السياسة الإنفاقية في مجال الإستثمار المحلي	89
خلاصة الفصل	101
الخاتمة العامة [103- 105]	
قائمة الملاحق [107- 110]	
قائمة المراجع [112- 124]	

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1-1	الفجوة الإنكماشية	28
2-1	السياسة المالية التوسعية	29
3-1	الفجوة التضخمية	30
4-1	السياسة المالية الإنكماشية	31
1-2	منحنى التفضيل الاستثماري	49
2-2	منحنى Laffer	61

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1-3	تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	73
2-3	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	76
3-3	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	77
4-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	78
5-3	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014	81
6-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	82
7-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	90
8-3	القطاعات المستفيدة من برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	92
9-3	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	93
10-3	مجالات برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية	94
11-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي	97
12-3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	98

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1	إحصائيات الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	107
2	تقارير البنك المركزي الجزائري لسنة 2005- 2009- 2014	108

المقدمة العامة

I. إشكالية البحث:

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الإقتصاد، حيث يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذلك مواكبة العصر وما يصاحبه من تطور تكنولوجي وتقدم، وباعتبار الإستثمار آلية فعالة في تقدم الإقتصاد تسهر الدولة على تنشيطه وتوسيعه حسب أهدافها ومهامها وكذلك بمنح التسهيلات اللازمة وذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة. والجزائر من بين الدول النامية التي تحتاج إلى مزيد من الإستثمارات من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية ولذلك فهي ملزمة على مواكبة التسابق والمنافسة لغرض زيادة الإستثمارات.

وتمثل السياسة المالية أحد الوسائل المستعملة في تفعيل الإستثمار وتطويره لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني، فقد كان دورها في الإقتصاد محايدا. في وقت مضى. حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والإجتماعي لمفهوم الدولة ومنذ عام 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي.

من خلال هذا يبرز دور السياسة المالية في تحفيز الإستثمار لأن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب بحيث تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع. ويظهر دور السياسة الإنفاقية في توفير وتهيئة مناخ إستثماري ملائم ومساعد على الإستثمار أما بالنسبة للسياسة الضريبية فدورها يكمن من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون إستثمار رؤوس أموالهم.

ومنه جاءت إشكاليتنا الرئيسية على الشكل التالي:

ماهو دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية كمايلي:

II. الأسئلة الفرعية:

1. ماهي العلاقة بين السياسة المالية والإستثمار المحلي؟
2. ماهي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة فيما يتعلق بالسياسة المالية لغرض تطوير الإستثمار المحلي؟
3. هل السياسة المالية وحدها كافية لتفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر؟

III. فرضيات البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- **الفرضية الرئيسية :**

تؤدي السياسة المالية دورا هاما في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر .

- **الفرضيات الفرعية:**

1. تؤثر السياسة المالية على الإستثمار المحلي من خلال السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.
2. إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة المالية والتي ساهمت في النهوض بالإستثمار المحلي.
3. السياسة المالية وحدها غير كافية لتفعيل الإستثمار المحلي.

IV. حدود البحث:

بالنسبة للإطار المكاني، إرتكزت دراستنا على الإقتصاد الجزائري ودراسة السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي. أما فيما يخص الإطار الزماني، فتمتد من 2001 إلى 2014، لما تميزت هذه الفترة من إصلاحات إقتصادية تمثلت في قوانين ترقية وتطوير الإستثمار المحلي وكذلك برامج الإنعاش الإقتصادي.

V. دوافع إختيار الموضوع:

تعود أسباب دراسة الموضوع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- كون موضوع السياسة المالية من المواضيع الهامة بالنسبة للدول، لما لها من تسهيل في مختلف عملياتها.
- الميول الشخصي والرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة المالية.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة المالية والإستثمار المحلي.
- محاولة إثراء الموضوع بدراسة حديثة.

VI. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التوصل إلى مدى مساهمة السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي، لما لهذا الأخير من دور في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات؛

أهمية السياسة المالية تظهر باعتبارها ركيزة أساسية تستخدمها الدولة في النهوض بالإقتصاد الوطني، كما تكتسي هذه الدراسة أهمية بالنسبة للباحث من خلال إثراء معارفه النظرية فيما يخص السياسة المالية وكذلك الإستثمار المحلي، كما ستمكنه من معالجة كافة إستفساراته المطروحة وهذا من خلال الدراسة التطبيقية.

VII. أهداف البحث:

يمكن حصر أهم أهداف معالجة هذه الدراسة فيما يلي:

1. معرفة الدور الذي تؤديه السياسة المالية من أجل تفعيل الإستثمار المحلي.
2. معرفة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة للنهوض بالإستثمار المحلي.
3. محاولة تقديم توصيات لتفعيل الإستثمار المحلي.

VIII. منهج البحث:

إعتمدت هذه الدراسة أكثر من منهج، وتتمثل في:

- **المنهج الوصفي:** للإلمام بالإطار النظري للسياسة المالية والإستثمار.
- **المنهج التاريخي:** ويظهر من خلال دراسة التطورات التي شهدتها السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية المختلفة.
- **المنهج التحليلي:** ويتجلى في الجانب التطبيقي، وهذا من خلال تحليل دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر.

IX. الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو التي تتشابه نوعا ما مع موضوعنا وقمنا بالإطلاع عليها، مايلي:

1. **أريالله محمد:** قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تحمل عنوان: السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار 2011، وقد طرحت إشكالية هذه الدراسة من خلال: مامدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب واستقرار الإستثمار في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول، وكذلك التعرف على الإستثمار ووسائل السياسة المالية ومختلف الإجراءات والتدابير المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية لتشجيع الإستثمار. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية لاتستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

كما توصل كذلك أن الإمتيازات الممنوحة في إطار قانون الإستثمار رقم 93-12 والأمر رقم -03 01 لم تؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية ولا إلى ترقية الإستثمار المحلي الخاص.

2. **دراوسي مسعود:** قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تحمل عنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، 2006، وقد طرحت إشكالية هذه الدراسة من خلال: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الإستهلاك والتراكم، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الإقتصادي العام؟

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والإقتطاع العامين على التوازن الإقتصادي العام، وعن كشف السياسة المثلى لتحقيق الأهداف الإقتصادية العامة، حيث أن التوازن الإقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الإقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني.وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التوازن الإقتصادي الكلي يعاني من مشاكل جوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، وبعبارة أخرى، أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس إذ تمثلت هذه الإختلالات في نمو الإستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، وزيادة الإنفاق العام على الإيرادات العامة المتاحة. وقد أرجع سبب هذه الإختلالات إلى عاملين رئيسين هما: الإضطرابات التي تصيب أسعار النفط بصفة خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف التي تم اتخاذها في السنوات الماضية.

3. **منصوري الزين:** قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تحمل عنوان: آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، وقد تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الآليات والسبل لتشجيع وتنشيط الإستثمار في الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الإستثمار في الجزائر، وكذلك الكشف على المسببات والعوامل التي تعرقل نمو وتطور الإستثمار في الجزائر، وعواما وآليات تصحيحها، والكشف عن السبل التي يتم من خلالها تطوير ونمو الإستثمار المحلي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا إقتصاديا كبيرا وهذا بفضل الموارد الطبيعية، والتركيبة البشرية والموقع الجغرافي ومحاولات الإندماج في الإقتصاد العالمي... مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية ولاستقطاب الإستثمارات الدولية.

كما توصل كذلك إلى أن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية وتحرير الإقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الإستثمارات.

4. **عبد القادر بابا:** قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تحمل عنوان: سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، 2004، وقد تمثلت إشكالية هذه الدراسة في دراسة سياسة الإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تشجيع رأس المال المحلي والعربي والأجنبي للتدفق داخل السوق الجزائرية، من خلال خلق مناخ إستثماري جيد يوفر الطمأنينة للمستثمر ويؤمن مخاطره، كذلك محاولة الإستفادة من تجربة كل من دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، في مجال جذب واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الإستفادة من الأزمات التي مرت بها، حتي يمكن تجنب الوقوع فيها في الجزائر.وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإستثمار في الجزائر لازال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات، أي أن سياسة الإستثمارات لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات، والذي لايزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

كما توصل كذلك إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر تميز بسمة كبيرة على كافة المستويات الدولية والقطاعات الإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات.

X. صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات مهما كان نوعها، ولقد تمثلت صعوبات هذا البحث في:

- قلة المراجع التي تعالج الإستثمار المحلي بصفة خاصة.
- التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

XI. خطة وهيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول: تحت عنوان " الإطار النظري للسياسة المالية "، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التعرف فيه على ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن عرض لأدوات السياسة المالية، والمبحث الثالث تطرق إلى كل من آلية عمل السياسة المالية، العوامل المحددة لها وأهدافها.

الفصل الثاني: يحمل عنوان " السياسة المالية وعلاقتها بالإستثمار"، وهو بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية السياسة المالية، والمبحث الثاني تناول أدوات الإستثمار ومحدداته، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو عبارة عن إيضاح للعلاقة الموجودة بين السياسة المالية والإستثمار المحلي.

الفصل الثالث: بعنوان " دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمثل في عرض لتطور الإستثمار المحلي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول واقع السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة والمبحث الثالث هو عبارة عن تقديم للإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية في مجال الإستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية دورا بارزا في النشاط الإقتصادي، حيث تعتبر أقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الإقتصادية العامة للبلاد، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المعتمدة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للبلد.

وقد تطور هذا الدور الذي شهده الفكر الإقتصادي في عام 1929، فأصبحت بذلك السياسة المالية أداة رئيسية في توجيه المسار الإقتصادي.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية.
- **المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية.
- **المبحث الثالث:** آلية عمل السياسة المالية، العوامل المحددة لها وأهدافها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من بين الأدوات التي تستعمل في التخطيط الإقتصادي الحديث، وهذا لمساهمتها الفعالة في الوصول إلى عمالة مرتفعة ومستوى معقول من الإستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من إنتشار التضخم والكساد، كل هذا من أجل الوصول إلى الإستقرار والتطور الإقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية FISC التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. ومع تطور الحياة الإقتصادية وظهور دور الدولة الفعال، كان لا بد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية[1]. حيث اختلفت التعاريف ونذكر منها:

التعريف1: هي السياسة التي يتم بموجبها استخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية[2].

التعريف2: وتعني إستخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الإقتصادي[3].

التعريف3: هي تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد[4].

التعريف4: يقصد بها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم فيها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة[5].

---

[1] حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، **السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عروض النقد**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 25، العراق، 2012، ص185.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص335.

[3] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص313.

[4] طارق الحاج، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص166.

[5] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، **مفاهيم ونظم إقتصادية– التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي–**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1،2004، ص18.

التعريف5: هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[1].

من خلال كل هذا يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي لتحقيق هدف معين وتتمثل هذه الأدوات في أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية

تعد السياسة المالية من السياسات الإقتصادية الكلية التي عرفت دراسات وتطورات وتحولات على مسار التاريخ الإقتصادي وهذا راجع لأهميتها في تسوية الإختلالات، مما جعلها تشكل حقلا خصبا في النقاش حول الدور القيادي لكل منهما في تسيير النشاط الإقتصادي وما مدى ارتباطها في بعضها البعض في مواجهة الأزمات الإقتصادية، ومن ثم الشروط الواجب توفيرها لتحقيق نجاحها[2] .

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

تظهر صورة السياسة المالية في العصور القديمة باهتة للغاية، إذا كانت مالية الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق، ومن ثم لا توجد عليه رقابة من أحد. ويمكن إرجاع تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب نذكر منها:

- سيطرة الدولة المطلقة.
- بساطة الحياة الإقتصادية وكذا قلة الظواهر الإقتصادية[3].

ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الإقتصادي، فنجد أن أفلاطون قد اهتم بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، ومنع الإحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، هذا وبالإضافة إلى الإنفاق التمويلي (الإعانات) التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام. في حين إعتبرها أرسطو عملية تتم

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الإقتصادية– التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي–**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015،ص264.

[2] رشيد بوعافية، **السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2010، ص27.

[3] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص2.

بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة، ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب والرسوم[1] .

وقد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الإحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أوراسم (ORASM)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كم أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والإقتصاد. وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي[2].

ومع الإتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الإقتصادية إتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الإقتصادي، إذ أوضح توماس مين (Thomas Min) خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الإستقرار الإقتصادي، بل وتدهور في النشاط الإقتصادي. لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية[3].

ويلقى هذا الفكر قبولا عند ويليام بيتي (William Petty) حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الإقتصادي، بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الإقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[4].

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط (Physiocrates)، أكد فرانسوا كيناي (François Quiney) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الإقتصادي، كم أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة الإقتصاد مرة أخرى.

---

[1] شيبي عبد الرحيم، **الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2013/2012، ص4.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص51.

[3] شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص4.

[4] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص52.

مما سبق يتضح أن دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الإقتصاد الوطني[1].

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

في الفترة التي كانت تسود فيها النظرية التقليدية – في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكذا في العشرينات من القرن الماضي– كانت تقوم الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية على سيادة النظام الإقتصادي الحر، الذي يعتمد على حرية الفرد في تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي بشكل تلقائي، وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يمتنع على الدولة أن تتدخل في الحياة الإقتصادية ويقتصر عملها على تحقيق الوظائف التقليدية[2].

وبالتالي فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء، وضمان المرافق العام تبديد وضياع لجزء من الموارد الإقتصادية، لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة[3].

وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الإقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج. ولعل أهمها[4]:

- حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الإقتصادية، واكتفائها بتوفير الأمن والعدالة والمرافق العامة، أو ما تسمى بـ "الدولة الحارسة". وأن لا يؤثر نشاط الحكومة على نشاط القطاع الخاص[5].
- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الإقتصادي والإجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توقف بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك من أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي كان محدودا[6].

وهكذا قبل الكساد الكبير، ساد الإعتقاد لدى الإقتصاديين ورجال السياسة، أن السياسة المالية الحكومية التي يتعين على الدولة إتباعها تتمثل في تحقيق توازن الموازنة العامة بأقل حجم ممكن، فلا

---

[1] شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص5.

[2] محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الإقتصادي(الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص308.

[3] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص50.

[4] أرياله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر–03–، الجزائر، 2011/2010، ص9.

[5] سالكي سعاد، مرجع سابق، ص8.

[6] أرياله محمد، مرجع سابق، ص10.

نزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة والتي تتكون من الضريبة بصفة أساسية، والإبتعاد عن فكرة العجز في الموازنة، وتمويل هذا العجز عن طريق القروض العامة أو الإصدار الجديد[1].

وبالمثل فإن معارضتهم لوجود العجز في الميزانية، ماهي إلا هدر للمدخرات القومية لكون هذه الموارد تعد مدخرات خاصة معدة للإستثمار في أوجه مختلفة وأن استخدامها من قبل الدولة يكون لأغراض إستهلاكية أكثر مما هو لأغراض إنتاجية[2].

خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الإقتصادية من جهة ومن السياسة المالية والسياسة الإقتصادية من جهة أخرى، وهذا ما يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أي مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الإنكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها واتباع سياسة مالية ايجابية[3].

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بدأت هذه المرحلة إثر انهيار الكثير من فرضيات الفكر الإقتصادي التقليدي بعد أزمة الكساد المالي العظيم، ومعاناة النظام الإقتصادي من التقلبات الدورية وانتشار البطالة وظهور الأزمات الإقتصادية التي أثبتت خطأ المقومات التي تقوم عليها النظرية التقليدية، ولم يتحول كل إدخار إلى إستثمار مما أوجب تدخل الدولة لمعالجة هذا الوضع[4].

وظهر بذلك التيار الكينزي الذي يقوده جون مينارد كينز* John Maynard Keynes في الثلاثينات من القرن الماضي[5]. وتتمثل المعالم الرئيسية لنظريته العامة فيما يلي:

---

[1] محمد مروان السمان، مرجع سابق، ص308.

[2] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية – الإطار العام وأثرها في السوق المالي وتغيرات الإقتصاد الكلي**–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015، ص53.

[3] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص52.

[4] محمد خصاونة، **المالية العامة –النظرية والتطبيق**–، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص22.

* **جون مينارد كينز:** اقتصادي إنجليزي (5 يونيو 1883 – 21 أبريل 1946)، إشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها، واشترك في مؤتمر السلام بعد ح.ع 2.

[5] Bernard Landais, **leçon de politique budgétaire**, Boeck et Laurier, Imprimé en Belgique, 1998, p22.

- يرى كينز بعدم صحة الفروض التي قام بها الفكر التقليدي المتمثل في التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وزيادة المنافسة الكاملة وقانون ساي للأسواق والذي بمقتضاه يخلق الطلب العرض المساوي له.
- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتنشيط الطلب الفعلي بهدف تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة للوصول إلى التوازن الإقتصادي الكلي[1].

كما ذكر كينز كذلك بأن التوظف الكامل لا يتحقق تلقائيا كما يفتكر المذهب الكلاسيكي، لذا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية وغيرها من السياسات الإقتصادية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن و الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي عند مستوى التوظف الكامل من الموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه[2].

وفي مرحلة تالية، وبتأثير الفكر الإشتراكي ومجريات الأحداث الإقتصادية العالمية أصبحت السياسة المالية مسؤولة أيضا عن سوء توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسمالي، فالسياسة المالية في الفكر الرأسمالي الحديث تطورت بدرجة كبيرة حتى أصبحت ترتكز على الأسس التالية:

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتأمين النمو المستقر في المدى الطويل ولتحقيق قدر من العدالة في توزيع الثروة والدخل.
- حلت فكرة التوازن الإقتصادي الكلي محل التوازن المالي السنوي للميزانية[3].

المطلب الثالث: السياسة المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية

تختلف السياسة المالية بين بلد وآخر تبعا لحالة إقتصادها وحاجته، ويرجع هذا إلى الأهداف التي تسعى من أجل تحقيقها، ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية كما يلي:

أولا: السياسة المالية في البلدان المتقدمة

كان استخدام السياسة المالية في البلدان المتقدمة لأول مرة عندما استطاعت أن تخفض وتقلل من

---

[1] جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، الجزائر، 2010/2009، ص- ص 73-74.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص176.

[3] علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص196.

حدة البطالة وذلك بتنشيط الطلب، مع العلم أن البلدان المتقدمة تملك أوعية كبيرة من الموارد غير مستغلة بشكل تام منها معدات رأسمالية غير مستغلة ومهارات إدارية، ويمكن للسياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات الإقتصادية التي تطرأ على الطلب، وذلك من خلال إستعمال الإنفاق الحكومي من أجل إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج[1].

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام إرتفاع معدل النمو الإقتصادي، ووجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الكلي الفعال قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الإدخار أكبر من الإستثمار. في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد في حالة الحروب وحالة الإنتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الإقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الإندفاعات التضخمية[2].

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى:

- تحقيق الإستخدام الكامل، والذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول الرأسمالية المتقدمة.
- ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي، أي إستبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الاقتصاد، حيث ينبغي على السياسة المالية أن تسهم بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى وبالذات السياسة النقدية.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات وصولا إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع ومن خلال السياسة المالية، وعن طريق نفقات الدولة وإيراداتها[3].

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الإستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الإقتصادية والإجتماعية الهامة ذات المنفعة العامة[4].

---

[1] أرياالله محمد، مرجع سابق، ص13.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص- ص 341-345.

[4] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 74.

ثانيا: السياسة المالية في الدول النامية

ليست مشكلة التخلف ظاهرة حديثة، رغم أنها احتلت مكانة هامة، في مجال الفكر والواقع الإقتصادي والسياسي، على المستوى المحلي والدولي وتضم مجموعة الدول المختلفة دولا عديدة، تتفاوت في درجة تخلفها، وفي مستويات معيشتها المادية. فيدخل في إطارها دول لم تتجاوز مرحلة الإقتصاد المعيشي، ودول أكثر تقدما في المجال الزراعي والصناعي.

ومع ذلك فإن اصطلاح التخلف الإقتصادي يشير إلى حقيقة إقتصادية، هي أن هذه الدول تعاني أساسا من مشكلة الفقر، ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل، نذكر أهمها[1]:

- ضعف النشاطات الاقتصادية، وضعف درجة تنوعها ومحدوديتها، والحجوم الصغيرة للمشروعات التي تؤدي هذه النشاطات، وضعف الإنتاج الذي يتحقق نتيجة لها، وضعف درجة الإستخدام الذي تتضمنه، وكذلك ضعف درجة مرونتها، أي ضعف درجة استجابتها للعوامل التي يمكن أن تحقق التوسع والتطور فيها، وهو الأمر الذي يفرض حاجة أكبر للدولة ونشاطها المالي في التأثير على هذه النشاطات من أجل القيام بها والإسهام في إحداث التوسع والتطور فيها[2].
- قلة عدد المنظمين الذين يقومون بالإستثمار، ويخاطرون بمشروعاتهم الإنتاجية، رغم وجود فرص عديدة للإستثمار، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل العائد المتوقع، وعدم تناسبه مع حجم رأس المال المستثمر والمخاطرة التي يتعرض لها المنظم بالقياس إلى العائد من إستثمار رأس المال في أوجه النشاط الأخرى، مثل الربح الناجم عن المضاربات العقارية.
- تفتقر هذه الدول إلى وجود المشروعات الأساسية والبنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، كما تعاني من عدم وجود صناعة متقدمة والتي تزيد من إنتاجية المنشآت الإقتصادية الجديدة[3].
- التفاوت الحاد في توزيع الدخول والذي يبرر بشكل خاص في سبب عدم وجود سياسات فعالة للحد منه، أو عدم وجود تطبيق فعال للسياسات في حالة وجودها، ومن ثم ينبغي أن تعمل الدولة ومن خلال ماليتها العامة، عن طريق فرض الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، والإنفاق بشكل إعانات وخدمات لصالح ذوي الدخول الأقل، وبالشكل الذي يقلل التفاوت في الدخول[4] .

ولذلك فإن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمعدلات مرتفعة، يتطلب وضع سياسات فعالة، لتذليل العقبات، واستخدام أكثر الوسائل والإجراءات كفاءة، لتحقيق الأهداف المحددة، الأمر الذي يتطلب تطوير المجتمع.

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 312.

[2] فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 290.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 312.

[4] فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 292.

وقد إنتشر في الدول المتخلفة استخدام السياسة المالية كأداة لتشجيع الإستثمار وقيام المشروعات الإنتاجية، باستخدام النفقات العام والإيرادات العامة، التي تشكل عناصر السياسة المالية[1]. فقد تقوم السياسة المالية عن طريق الإيرادات العامة بتحقيق ما يلي:

- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على زيادة حصيلة الضريبة.
- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة على ضمان إصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية.
- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على التوصل إلى المجالات التي تتم فيها ممارسة نشاطات إقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه بالإقتصاد السري أو إقتصاد الظل.
- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على ضمان متابعة فعالة للنشاطات الإقتصادية غير المنظمة.
- ضرورة أن يتم الحذر في إطار السياسة المالية عند الإعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها[2].

من ناحية أخرى تقوم الدولة عن طريق النفقات العامة، بصورة مباشرة، بتأسيس المشاريع الإنتاجية الأساسية التي يحتاج إليها الإقتصاد القومي، ويحجم عنها القطاع الخاص، إما لضخامة رأس المال الذي تحتاجه، أو لانخفاض العائد من هذه المشاريع، حتى ما إذا اشتدت عوائد هذه المشاريع، وبدأت تدر أرباحا كبيرة، وشعر بذلك الأفراد، فإن عناصر الإنتاج سوف تنتقل إلى الإستثمار في هذا المجال، الذي ترغب الدولة تشجيعه، أو أن تلجأ إلى بعض المنتجين، الذين يقومون بإنتاج بعض السلع التي تجد الدولة أنها ضرورية، لتباع بأسعار مخفضة لإشباع حاجة أكبر عدد من الأفراد[3].

يمكننا أن نقول أن السياسة المالية في البلدان النامية على الرغم من أنها حققت تغيرات كثيرة في الإقتصاديات النامية، إلا أن أمامها الكثير لكي تحقق ما هو مطلوب لتحقيق التنمية الإقتصادية[4].

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية حتى وإن كانت أقوى السياسات العامة إلا أنها لن تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات العامة الأخرى، لذلك حتى تتم الإستفادة من هذه السياسة وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل، بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في إطار السياسة الإقتصادية، الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيعا أفضل

[1] محمد مروان السمان مرجع سابق، ص- ص 313- 314.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص- ص 347- 353.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 314.

[4] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة –المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق–**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2012، ص 320.

للموارد الإقتصادية والمالية، وتنسيقا بين زيادة النفقات العامة والإيرادات العامة وتعبئة الإمكانيات التي تتطلبها التنمية الحاضرة، والإستفادة من النتائج الإيجابية التي تخلقها التنمية في المستقبل[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

إن أبرز أدوات السياسة المالية ما يتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة اللتين تمثلان محور الموازنة العامة، والتي تستخدمها الدولة من أجل الوصول إلى الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة.

المطلب الأول: النفقات العامة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من تعريف الإيرادات العامة، قواعدها وتصنيفاتها المختلفة.

أولا: تعريف النفقات العامة

هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[2].

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن النفقات العامة لها أركان أساسية والمتمثلة في:

1. الصفة النقدية للنفقة العامة:

فالدولة والأشخاص العمومية التابعة لها تعمد إلى الإنفاق لأجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق بغرض الحصول على سلع أو خدمات أو دراسات لازمة لتسيير المرافق العامة فقد تنفق لمنح مساعدات أو إعانات إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية لتمويل إستثمارات عامة وغيرها. فكل هذه الأشكال من الإنفاق يجب أن تأخذ الصفة النقدية حتى يمكن القول أننا بصدد نفقة عامة[3].

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تنفذها الدولة أو أحد هيئاتها العامة. فإذا قام شخص ببناء مدرسة أو مسجد. لغرض تحقيق نفع عام فإن هذا الإنفاق يعد إنفاق خاصا ولا يعد من قبيل الإنفاق العام.

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص315.

[2] بلعاطل عياش ونوري سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001-2004**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 12/11 مارس2013، ص 4.

[3] بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص 53.

الإنفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع، الأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الإقتصادية ذات الصفة التجارية[1].

3. تحقيق المنفعة العامة:

تهدف النفقة العامة إلى تحقيق نفع عام يعود على كافة المواطنين والمقيمين المحتاجين للخدمة العامة[2] .

فهذا الركن يجد مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض النفقات، أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، فهذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد، أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد، أو بقية الفئات الأخرى[3].

ثانيا: قواعد النفقة العامة

وتتمثل هذه القواعد في:

1. قاعدة المنفعة العامة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين[4].

2. قاعدة الإقتصاد:

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة لأن مبرر النفقة هو ما تحققه من منفعة اجتماعية. ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة[5].

---

[1] سعيد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2011، ص 57.

[2] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي – بين النظرية والتطبيق العملي–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 30.

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2007، ص 58.

[4] محمد طاقة وهدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2010، ص 34.

[5] فتحي أحمد ذياب عواد، **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2013،ص 71.

3. قاعدة الموافقة المسبقة من قبل السلطة التشريعية:

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه. إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود إختصاصها الزمني والمكاني، وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ مخصصة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة[1].

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة

ويمكن تقسيمها كما يلي:

1. تقسيم النفقات من حيث انتظامها ودوريتها، وهي نوعين:

أ- نفقات عادية Dépenses Ordinaires:

هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، ولا يقصد بالتكرار الحجم وإنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة، لأنها تندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم، كما تمول من الإيرادات العادية لذلك تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية[2].

ب- نفقات غير عادية Dépenses Extraordinaires:

هي تلك النفقات التي لم يكن حدوثها منتظرا، بمعنى أنها نفقات إستثنائية ولا تتكرر سنويا، كالمصروفات على الحروب وعلى إعانات المنكوبين في حوادث الزلازل...، ومع ذلك فإنه ومع استمرار هذه الظروف غير المنتظرة والإستثنائية التي تستدعي القيام بنفقات غير عادية طويلة، فإن هذه النفقات تدخل في نطاق النفقات العادية[3].

2. تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة، وهي كمايلي:

أ- النفقات الإدارية Dépenses Administrative:

ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها. وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية

[1] أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 53.

[2] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد كلي، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس–، الجزائر، 2014/2013، ص 7.

[3] كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2014/2013، ص 13.

واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم[1].

ب- النفقات الاجتماعية Dépenses Sociale:

وهي تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الإجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي، وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الإجتماعية[2].

ت- النفقات الإقتصادية Dépenses Economique:

هي النفقات اللازمة لتزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية، مثل: الري، الصرف، المواصلات، المياه، الكهرباء، الطرق وغيرها[3].

3. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها، وهي نوعين:

أ- النفقات الحقيقية Dépenses Réel:

هي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي وتمكن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذن نفقات منتجة ويندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، ونفقات الإستثمار...الخ[4].

ب- النفقات التحويلية Dépenses de Transfert:

وهي التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة... وكل ماتبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (المساعدات الإجتماعية المختلفة، الضمان الإجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الإقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية...الخ) وفوائد وأقساط الدين العام[5].

---

[1] محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص 70.

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 41.

[3] حنان عبد اللي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، الجزائر، 2013–2014، ص 67.

[4] محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص 16.

[5] بوبقرة الشيخ، **مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2006–2007، ص 16.

4. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق السريان، ونجد شكلين، هما:

أ- النفقات المحلية Budget de l'état:

هي النفقات الموجهة إلى منطقة معينة وتقوم بإنفاقها غالبا الإدارات المحلية.

ب- النفقات الوطنية Budget de Collectivité Locale:

هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها ومثالها نفقات الدفاع[1].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من تعريف الإيرادات العامة وأنواعها.

أولا: تعريف الإيرادات العامة

يقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي[2] .

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع وهي كالآتي:

1. الإيرادات السيادية:

تتمثل الإيرادات السيادية في الضرائب والرسوم.

أ- الضرائب:

- **تعريف الضريبة:**

تعددت واختلفت التعاريف المتعلقة بالضريبة، حيث تعرف على أنها: اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، الجماعات المحلية و/ أو الإقليمية والإدارات العمومية[3].

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، جزء1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2011، ص 76.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 78.

[3] عبد المجيد قدي، **دراسة في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 22.

كما تعرف كذلك بأنها: فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية[1].

نستنتج من التعريفين السابقين أن الضريبة تتميز بمجموعة من الخصائص، وتتمثل في:

✓ **الضريبة اقتطاع نقدي:**

أي أن المكلف يقوم بدفع هذا المبلغ من المال نقدا إلى الدولة، على العكس مما كان عليه في السابق حيث كانت تدفع عينا، وذلك لعدم وجود السيادة للإقتصاد النقدي. إلا أن الدولة لجأت إلى الأسلوب النقدي في دفع الضريبة لأنه يحقق المزايا التالية:

- تحقيق عدالة أكبر للفرد.
- تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة وأسهل في الجباية وأقل تكلفة.
- لا يتم التلاعب في تحصيلاتها[2].

✓ **إلزامية الضريبة:**

الضريبة فريضة إلزامية، أي ليس للفرد المكلف خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة، فهي ليست منحة أو هبة أو مساعدة اختيارية للدولة وعندما يمتنع المكلف عن تأدية الضريبة أو التهرب من الدفع فإنه يقع تحت طائلة العقاب وللدولة في سبيل تحصيل الضريبة المستحقة بسبب ذلك الحق في الحجز على أموال المكلف واستخدام طرق التنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من إمتياز على أموال المكلف جميعها[3].

✓ **الضريبة تدفع بصورة نهائية:**

فلا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن يكون واضحا أن إسترجاع مبالغ على شكل رديات لا تعتبر إسترجاعا للضريبة.

✓ **الضريبة فريضة عامة:**

أي تعتبر إلتزاما شخصيا يكون شاملا وينطبق على جميع الأفراد في الدولة سواء كان شخصا طبيعيا أو إعتباريا حسب التبعية السياسية أي الإقليمية[4].

---

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 223.

[2] ياسر صالح الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 16.

[3] عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2008، ص 13.

[4] محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص7.

✓ **الضريبة تفرض بلا مقابل:**

وهنا لا تلتزم الدولة بأن تقدم لدافع الضريبة خدمة أو أي نفع خاص به، بحيث أن فرضها وتوزيع عبئها بين الأفراد يستند إلى مبدأين أساسين هما:

- مبدأ المنفعة.
- مبدأ التضامن الإجتماعي[1].

– **المبادئ العامة والأساسية للضريبة:**

يقصد بها مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الإسترشاد بها ومراعاتها عند تقرير النظام الضريبي في الدولة، فهي تعمل على تحقيق مصلحة المكلف من جهة، ومصلحة الخزانة من جهة أخرى ويعتبر آدم سميث Adam Smith أول من نظمها وصاغها في كتابة " ثروة الأمم"، وتتلخص هذه القواعد في[2]:

✓ **مبدأ العدالة:**

هي المعاملة المتساوية للأفراد المتشابهين في ظروفهم عند فرض الضرائب، مما يعني وجوب عدم المساواة في المعاملة بين الأفراد المختلفة ظروفهم[3].

✓ **مبدأ اليقين:**

ويرتبط هذا المبدأ بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعه، وبالتالي يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف. والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية. فالضريبة يجب أن لا تكون أمرا تحكيميا، بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة بالإضافة إلى معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل[4].

✓ **مبدأ الملائمة في الدفع:**

يقتضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط وتنظيم الأحكام الضريبية المتعلقة بالتحصيل بصورة تتلاءم مع

---

[1] ياسر صالح الفريجات، مرجع سابق، ص 17.

[2] ثابتي خديجة، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2012/2011، ص 18.

[3] عزمي يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 33.

[4] محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص 53.

ظروف المكلفين بها، وهذا باختيار الأوقات والأساليب التي تتماشى مع طبيعة المكلف، حتى لا تؤثر عليه الضريبة حين دفعها[1].

✓ **مبدأ الإقتصاد:**

وتعني مقارنة حصيلة الضرائب بتكاليف تحصيلها، فلفرض ضريبة ما يجب أن تحقق العائد المناسب منها ومن ثم تتضح علاقة مبدأ الإقتصاد بالملائمة، فكلما كانت الضريبة أكثر ملائمة في التحصيل أدى ذلك إلى قلة تكاليف تحصيل مثل هذه الضرائب ومن ثم زيادة العائد[2].

- **التنظيم الفني للضريبة:**

✓ **وعاء الضريبة L'assiette de l'impôt:**

ويعرف على أنه الشيء الذي تطرح عليه الضريبة Ce sur quoi repose l'impôt ويعني تحديد المادة الخاضعة للضريبة La matière imposable، أي تحديد عمليات الإنتاج للتبادل، المداخيل، نقل رؤوس الأموال...الخ. التي يمسها الإقتطاع الضريبي، ومن ثم قياس، لكل حالة، حجم المادة الخاضعة للضريبة التي بموجبها يجب تطبيق الضريبة[3].

✓ **معدل أو سعر الضريبة Le Toux de l'impôt:**

ويمثل العلاقة بين مقدار الضريبة التي يتم تجميعها خلال فترة محاسبية معينة والوعاء. وبمعنى آخر فإن تقييم الضريبة على الأوعية الضريبية كالدخل، يتطلب حساب مايعرف بمعدل الضريبة أي النسبة بين الضريبة المدفوعة والوعاء الضريبي[4].

✓ **تحصيل الضريبة Le Recouvrement Fiscale:**

بعد تحديد سعر الضريبة وتقديره تبقى العملية الأخيرة وهي الأهم على الإطلاق والأكثر صعوبة وهي عملية التحصيل، حيث يتم عن طريق دفع المكلف مباشرة أو عن طريق حجزها عند المنبع كما هو

---

[1] بريشي عبد الكريم، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الإقتصاديات المحلية نحو العولمة الإقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2007/2006، ص 63.

[2] عزمي يوسف خطاب، مرجع سابق، ص 38.

[3] بلحاج مامة، **تأثير النظام الضريبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2002/2001، ص 81.

[4] محمد البنا، **إقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث–**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 183.

الحال في المراتب[1].

ب- الرسوم:

ويعرف الرسم بأنه: مبلغ من النقود تستحصله مؤسسات الدولة مقابل خدمة تقدم لدافع الرسم[2].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الرسم يتميز بالخصائص التالية:

- الصفة النقدية.
- الصفة الجبرية.
- يكون مقابل خدمة.

2. الإيرادات الإقتصادية:

وتتمثل في أملاك الدولة.

أ- تعريف إيرادات أملاك الدولة (الدومين Domaine):

يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة[3].

ب- أقسام الدومين:

وهو على نوعين:

- **الدومين العام:**

وتشمل أملاك الدولة المعدة للإستعمال العام كالطرق العامة والجسور، والشوارع، والحدائق العامة، والموانئ، والمطارات، وغيرها. ولا يجوز بيع أو تملك أملاك الدولة العامة (الدومين العام) بوضع اليد عليها لمدة طويلة، ولا تعطي في معظم الأحيان إيرادات[4].

- **الدومين الخاص:**

هي الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

---

[1] عاشور ثاني يامنة، **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–، الجزائر، 2002/2001، ص 23.

[2] علي خليل وسليمان اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص 161.

[3] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 54.

[4] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط6، 2014، ص 312.

✓ **الدومين العقاري:**

ويطلق على كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والطرق، والسدود والجسور والمباني العمومية والحدائق العامة وغيرها من الممتلكات العقارية العامة للدولة[1].

✓ **الدومين المالي:**

كل ماتملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة.

✓ **الدومين الصناعي والتجاري:**

ويشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير إحتكارية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الدومين الخاص يمثل مصدرا مهما من مصادر إيرادات الدولة، لأنها تمتلك كما يمتلك الأفراد أملاكهم الخاصة، وتقوم الدولة باستغلال أملاكها الخاصة إما مباشرة أو عن طريق الأفراد، والقطاع الخاص[3].

3. الإيرادات الإئتمانية:

وتتمثل في القروض العامة.

أ- تعريف القرض العام:

هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الإلتجاء إلى الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، ويرد قيمة القرض إما دفعة واحدة أو على أقساط، وفق الشروط المحددة في العقد[4].

ب- أنواع القروض العامة:

وهي كمايلي:

---

[1] خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 45.

[2] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 57.

[3] سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 23.

[4] حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009، ص- ص 24-25.

- **من ناحية المصدر**، هنا نجد نوعين، وهما:

✓ **القروض الخارجية Emprunts Extérieurs:**

وتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين المقيمين خارج الدولة أو من حكومات أجنبية.

وتأتي هذه القروض من عدة مصادر وهي:

- ديون ناتجة عن قروض المنظمات الدولية.
- ديون مقدمة بواسطة الدول وبنوكها المركزية وهيئاتها العامة.
- ديون تبرمها جهات خاصة من الدول النامية وتكون مضمونة من الحكومة.
- ديون تحصل عليها الشركات والأشخاص القانونيين وتكون غير مضمونة من الحكومة[1].

✓ **القروض الداخلية Emprunts Intérieurs:**

هي القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب[2].

- **من ناحية حرية الإكتتاب**، هنا أيضا يوجد نوعين، وهما :

✓ **القروض الاختيارية Emprunts Volontaires:**

هي القروض التي يكون فيها الأشخاص أحرارا في الإكتتاب فيها دون إكراه من السلطة (الدولة)، وهي حينئذ تقوم على أساس تعاقدي.

✓ **القروض الإجبارية Emprunts Obligatoires:**

هي القروض التي يجبر فيها الأشخاص على الإكتتاب فيها[3].

- **من ناحية الأجل**، وتقسم إلى نوعين، هما:

✓ **القروض الدائمة(المؤبدة) Emprunts Permanentes:**

يكون القرض دائما أو مؤبدا إذا كانت الدولة غير ملتزمة برد قيمة القرض مع فوائده وأرباحه خلال فترة زمنية معينة، فالدولة هي التي تقرر الوقت المناسب لها للوفاء بسداد قيمة القرض وفوائده وأرباحه

[1] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات غير السيادية في تمويل ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص 57.

[2] حياة بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 26.

[3] علي زغدود، مرجع سابق، ص- ص 79-80.

دون أن يكون للدائنين حق الإعتراض على ذلك.

✓ **القروض المؤقتة (المتموجة) Emprunts Temporaires:**

يكون القرض مؤقتا أو متموجا إذا كانت الدولة ملتزمة برد قيمة القرض مع فوائده وأرباحه في تاريخ معين وحسب الأحكام والشروط المتفق عليها في عقد القرض[1]. ونميز بين ثلاثة أنواع من القروض المؤقتة:

- **قروض قصيرة الأجل:** والتي لا تزيد مدتها عن السنة.
- **قروض متوسطة الأجل:** والتي تتراوح مدتها من سنة إلى 7 سنوات.
- **قروض طويلة الأجل:** وتكون مدتها من 7 سنوات فأكثر.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة تستعملها الدولة لتنظيم عملياتها المختلفة، لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بها، ذكر مبادئها ومختلف أنواعها.

أولا: تعريف الموازنة العامة

الموازنة في اللغة الفرنسية والإنجليزية يطلق عليها اسم "Budget" ويرجع المؤلفون أن هذه الكلمة في الأصل مشتقة من كلمة "Bougette"، وهي الكيس الذي يضع به الخازن الأموال لينفق منها ويصرف، ثم أخذت هذه الكلمة بريطانيا وحورتها إلى "Budget" ثم نقلتها عنها فرنسا[2].

تعرف الموازنة العامة على أنها: " بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تسعى إليها"[3].

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

يقصد بمبادئ الموازنة العامة الأصول التي تحكم إعدادها والأسس التي تقوم عليها، وتتمثل في:

[1] جهاد سعيد خصاونة، مرجع سابق، ص 283.

[2] عزوز مناصرة، **أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الإقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، الجزائر، 2007/2006، ص 12.

[3] جمال لعمارة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 113.

1. مبدأ سنوية الموازنة:

المقصود بمبدأ سنوية الموازنة هو أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة[1].

2. مبدأ وحدة الموازنة:

وهو أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة في وثيقة واحدة، وبتعبير آخر فإن هناك المبدأ يعني كون:

- وحدة الوثيقة التي تظهر فيها الأعباء والإيرادات.
- التفصيل في عرضها بشكل سهل ومتجانس للإلمام بها[2].

3. مبدأ شمول الموازنة:

الهدف من هذا المبدأ هو إحكام رقابة السلطة التشريعية على النشاط المالي للحكومة، وكذلك يساعد على تطبيق الرقابة بشكل دقيق مما يسمح بمحاربة الإسراف والتبذير[3].

4. مبدأ توازن الموازنة:

يقصد به أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان[4].

5. مبدأ عدم تخصيص الموازنة:

تقتضي أن لا تتخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات. والحكمة من هذه القاعدة أنه إذا خضعت إيرادات معينة لتمويل نوع معين وقلت الإيرادات في فترة ما، فإنه يتعذر الإنفاق بطرق صحيحة والعكس إذا زادت فإننا نذهب إلى الإسراف والتبذير وبالتالي فهذه القاعدة تمكن الدولة من الإستغلال الأمثل لمواردها[5].

---

[1] عزوز مناصرة، مرجع سابق، ص 24.

[2] حياة بن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 33.

[4] كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 121.

[5] بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 6.

ثالثا: أنواع الموازنة العامة

وهي أربعة وتتمثل في:

1. موازنة البنود Le Budget des Articles:

بدأ تطبيق موازنة البنود أو الموازنة التقليدية في عام 1921م بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقدم صورة من صور الموازنة تمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها. وتعرف موازنة البنود على أنها موازنة تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وبتصنيف إقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها[1].

2. موازنة الأداء والبرامج Le Budget de Performance:

يعتبر هذا الأسلوب إتجاها منظورا في إعداد الموازنات، ويعرف هذا النوع من الموازنات بأنه مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك، على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، ووضع المعايير التي يتم قياس الإنجاز والكفاءة على أساسها.

وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها، والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، وتساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وبذلك تكون قرارات توزيع الموارد مدعمة بالبيانات اللازمة[2].

3. موازنة التخطيط والبرمجة Le Budget de Planification et Programmation:

تعرف على أنها أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها[3].

---

[1] مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2011/2010، ص 32.

[2] أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص 22.

[3] مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 38.

4. الموازنة الصفرية Zéro Base Budget:

يقتضي هذا النوع من الموازنات تحليل أهداف الأنشطة المنوي القيام بها وتقييمها، في سنة الموازنة، وبيان أولويات تنفيذها، وتعمل الموازنة الصفرية على مبدأ مشاركة كافة الإدارات الحكومية المختلفة لتحليل أنشطتها ووصفها، وتحمل مسؤولياتها وتحديد الأولويات تحقيقا لأداء أفضل، فالموازنة الصفرية تركز على المبادرة والإبداع في رسم السياسات العامة، وفي تحديد تكاليف كل نشاط وتقدير الإيرادات المتوقعة منه، لإتاحة فرصة الإختيار الأفضل من بين البدائل المقترحة، كما تتميز الموازنة الصفرية بانعدام الروتين وعدم تكرار أنشطة سابقة[1].

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية، العوامل المحدد لها وأهدافها

من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة آلية عمل السياسة المالية والعوامل المحددة بالإضافة إلى أهدافها والتي تسعى من أجل الوصول إليها.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والإنكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة إستخدام قواها الضريبية و الإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، إستقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل[2]، وكلها تعتبر أهدافا تسعى السياسة المالية لتحقيقها.

إن تحقيق أهداف السياسة المالية يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومي والذي يتأثر عن طريق الإنفاق العام والضرائب[3].

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الإقتصاد، وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية[4].

أولا: حالة الكساد

وسنتناول فيه الفجوة الإنكماشية والسياسة المالية المطبقة لمعالجتها.

---

[1] أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، مرجع سابق، ص 23.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 213.

[3] هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، دراسات إقتصادية، العدد 11، سوريا، 2010، ص 26.

[4] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي– بين النظرية والتطبيق–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 327.

1. الفجوة الإنكماشية (عجز الطلب الكلي عن العرض الكلي):

تحدث الفجوة الإنكماشية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إنخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل[1].

مثال: لنفترض دالة الإستهلاك التالية: C= 200+ 0,7y، والإنفاق الإستثماري (وحدة نقدية I=30) وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج)، بناءا على هذا الإفتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

$$Y= C+I \Rightarrow Y= 200+ 0,75Y+ 300$$

$$\Rightarrow Y- 0,75Y= 500$$

$$\Rightarrow Y= \frac{500}{25}$$

$$\Rightarrow Y= 2000 \text{ وحدة نقدية}$$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل (وحدة نقدية 2500)، فإن هذا يعني وجود فجوة إنكماشية ومن الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، أي أن هناك فجوة إنكماشية قدرها (وحدة نقدية2500)[2].

ومن ثم ستشير هذه الفجوة أيضا إلى كمية الإنفاق اللازم إضافتها للطلب الكلي بما يسمح له للإرتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظف الكامل. وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار (وحدة نقدية 500) هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف 125*4 = 500 وحدة نقدية

- 125 تمثل مقدار الإنفاق اللازم إضافته للطلب الكلي حتى يتحقق التشغيل الكامل.
- 4 تمثل قيمة المضاعف.
- 500 تمثل الفجوة الانكماشية المطلوب تغطيتها للوصول إلى حالة التشغيل الكامل[3].

[1] بيبي يوسف، **أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 119.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 214.

[3] بيبي يوسف، مرجع سابق، ص 120.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): الفجوة الإنكماشية

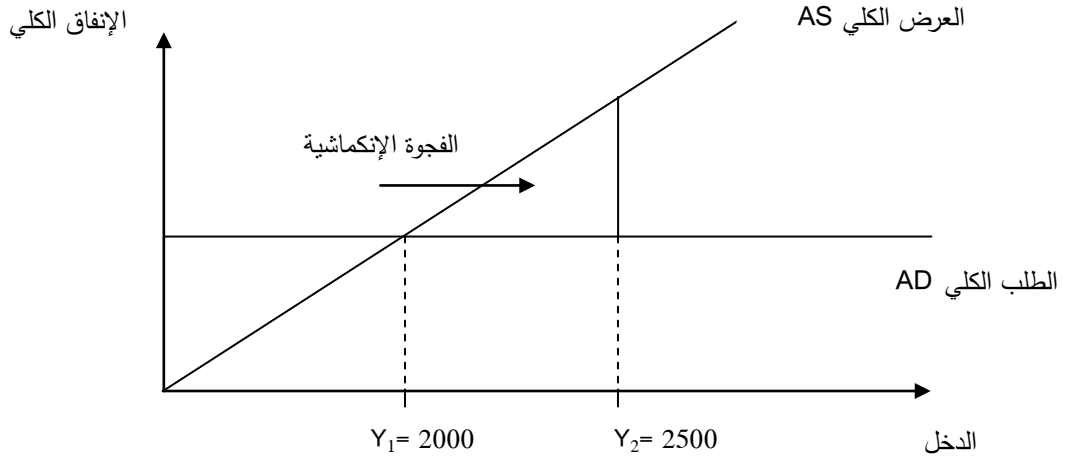

المصدر: دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 215.

2. السياسة المالية التوسعية لمعالجة الفجوة الإنكماشية (الركودية)

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات. ومنه يمكن علاج الفجوة الإنكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية[1]:

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا مايذكرنا بما نادى به كينز Keynes لدى حدوث الكساد الكبير، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الإقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي. عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الإقتصاد إلى الأمم[2].
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للإستثمار وتزداد القوة الشرائية للمجتمع، مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الإنكماشية.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 215.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 327.

- قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب)[1].

والشكل التالي يبين كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد:

الشكل رقم (1-2): السياسة المالية التوسعية

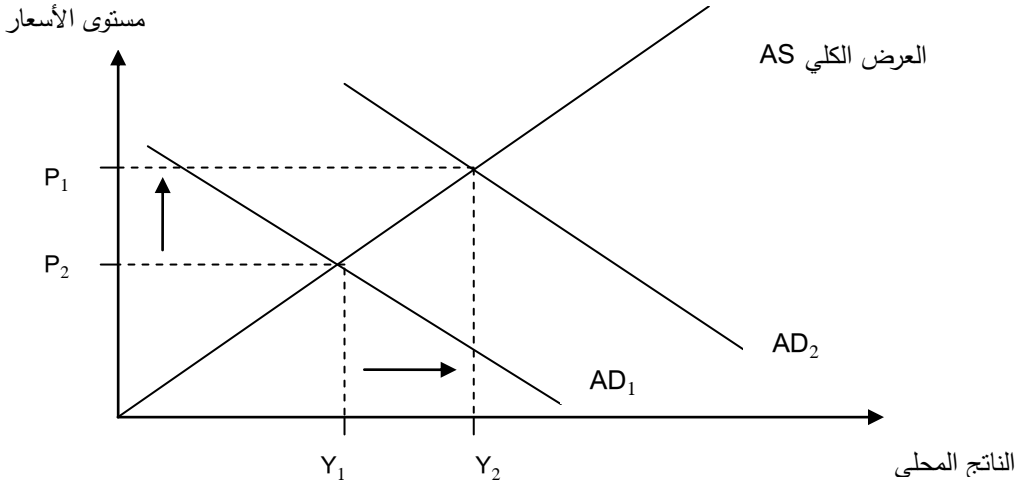

المصدر: أرياالله محمد، **دور السياسة المالية في تفعيل الاستثمار**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 6.

حيث:

- AD_1: الطلب الكلي قبل إتباع السياسة المالية.
- AD_2: الطلب الكلي بعد إتباع السياسة التوسعية.

ثانيا: حالة التضخم

وسنتناول فيه كيفية حدوث الفجوة التضخمية والسياسة المنتهجة لمعالجتها.

1. الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إرتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل.

فإذا فرضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو(وحدة نقدية 2500) وهو أعلى من مستوى التوظف الكامل المرغوب فيه وهو(وحدة نقدية 2000).

[1] عبد الصمد معين سرداح، **السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، 2015، ص 22.

أي أن هناك فجوة تضخمية قدره (وحدة نقدية 500)[1].

والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1-3): الفجوة التضخمية

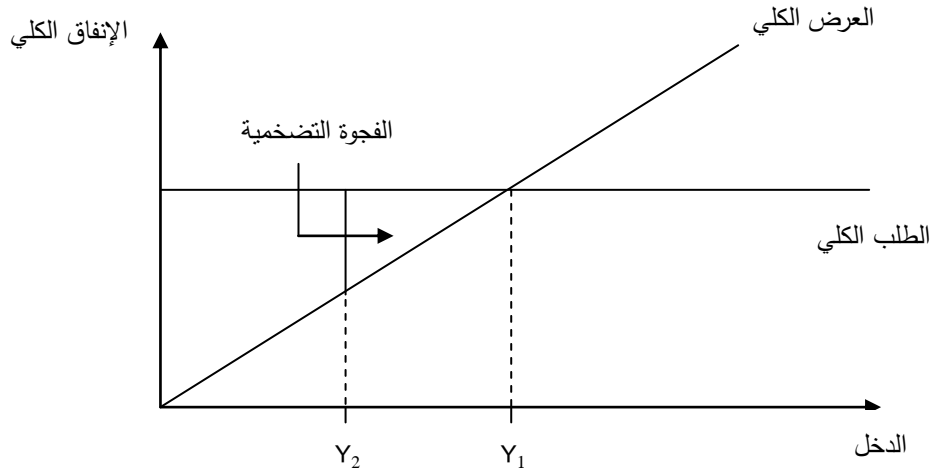

المصدر: بيبي يوسف، **أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 121.

2. السياسة المالية الإنكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية:

تهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار، وهنا تقوم الحكومة بـ:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الإستهلاك وبالتالي الحد من إرتفاع الأسعار.
- رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي.
- إستخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى[2] .

والشكل التالي يبين كيفية معالجة السياسة المالية الإنكماشية للتضخم:

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص- ص 216-217

[2] نزار سعد الدين العبسي إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي- مبادئ وتطبيقات-**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2006، ص-ص 305-306.

الشكل رقم (1-4): السياسة المالية الإنكماشية

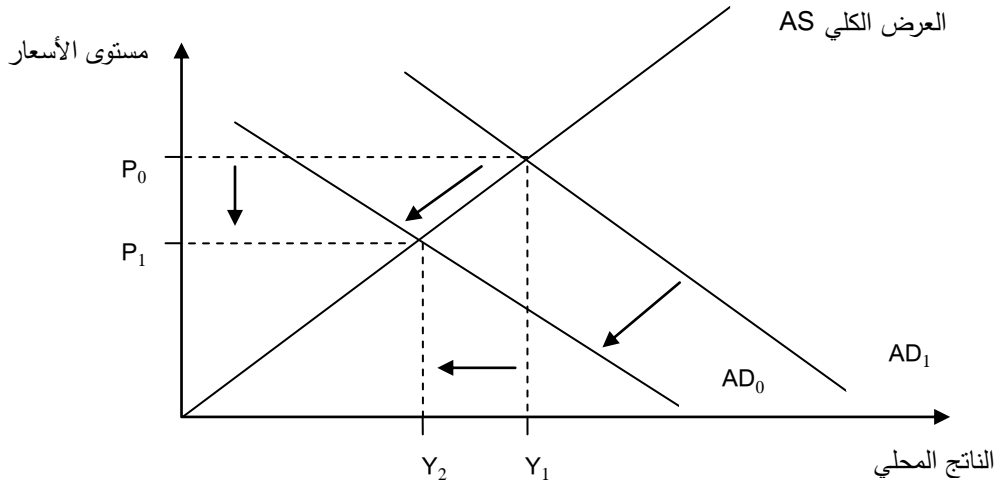

المصدر: خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي- بين النظرية والتطبيق-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 329.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للسياسة المالية

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل، أهمها:

أولا: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

يقصد بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالإنتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه اتجاه مجتمعه. ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده.

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها) مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاما كبيرا في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة.

ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا كبيرا في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى[1].

[1] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مرجع سابق، ص 194.

ثانيا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة وبالتالي فإن لمستوى الإدارة وكفاءتها دورا هاما في الاستفادة من النفقات المخصصة لها لتحقيق الأهداف التي يريدها راسموا السياسة المالية، فإنهم عندما يرسمون سياساتهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلاءم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم والرقابة، لا تلاءم مؤسسات ذات كفاءة أقل من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة[1] .

ثالثا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر من خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته[2].

رابعا: وجود سوق مالي

يقوم البنك المركزي بمجموعة من السياسات في التأثير على عرض النقود وكمياتها، وتعتبر سياسة السوق المفتوح أحد مجالات سياسات السوق المالي، فإذا وجد سوق مالي كان لهذه السياسة فعالية ذات أثر، وأما إذا لم يكن هناك سوق مالي فإن هذه السياسة تستثنى من أمام الذين يرسمون السياسات المالية والنقدية[3] .

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تختلف الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها تبعا لاختلاف طبيعة النظام الإقتصادي ودرجة تطوره إضافة إلى طبيعة المشكلة الإقتصادية ومكان وزمان حصولها، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف العامة تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، وتتمثل في:

أولا: تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد الإقتصادية

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الإستخدامات للموارد الإقتصادية

[1] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 377.

[2] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مرجع سابق، ص 195.

[3] محمد طاقة وآخرون، مرجع سابق، ص 377.

التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الإستخدامات العامة المختلفة طبقا لأوليات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن[1].

ثانيا: المحافظة على مستوى الأسعار

يمكن المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة لتحليل واقع الأسعار وتحديد المؤشرات السعرية وأسباب إرتفاع أسعار بعض السلع[2].

ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار إقتصادية و اجتماعية وسياسية تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة إنكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الإستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد[3].

ثالثا: تحقيق التقدم الإقتصادي

زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الإقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الإقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها[4].

رابعا: تحقيق مستوى التشغيل الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الإهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول إرتفاع في مستوى العمالة[5].

---

[1] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 46.

[2] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 306.

[3] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 47.

[4] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2015، ص 191.

[5] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص47.

خامسا: إعادة توزيع الدخل القومي

إن التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى مشكلات إجتماعية وسياسية قد تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي، لهذا تهدف السياسة المالية نحو إزالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الإقتصادية[1].

[1] مدحت القريشي: **التنمية الإقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص228.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم مكونات السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الدولة. ومن خلال دراستنا لهذا الفصل تعرفنا على مفهوم السياسة المالية ومختلف تطوراتها، بدءا من المجتمعات القديمة والتي كانت الدولة فيها لا تتدخل في النشاط الإقتصادي، وبمجرد ظهور الفكر الكلاسيكي أصبح هناك تقييد لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وتميزت كذلك السياسة المالية بالحيادية، وفي سنة 1929م وما صاحبها من أزمة الكساد الكبير ظهر التيار الكينزي بقيادة جون مينارد كينز والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا للدور الكبير الذي تلعبه السياسة المالية في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

كما تطرقنا كذلك إلى موقع السياسة المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والأهداف التي تسعى إليها في هذه البلدان، حيث نجد أنها في البلدان المتقدمة تسعى إلى الحفاظ على النمو الإقتصادي و الإستقرار بينما في الدول النامية فهدفها يكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وللسياسة المالية أدوات تستعملها الدولة من أجل تدخلها في النشاط الإقتصادي، وتتمثل في: النفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة، والهدف من كل هذه الأدوات هو التأثير على الحياة الإقتصادية.

الفصل الثاني:

الإستثمار وعلاقته بالسياسة المالية

تمهيد:

يعتبر الإستثمار إحدى العناصر المحركة لوتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة مستويات الدخول، ولهذا نجد الكثير من الأفراد والمتعاملين الإقتصاديين يحبذون الإحتفاظ بقدر من الموارد المالية لاستثمارها بهدف تحقيق عائد معين يسمح لهم بتعظيم الإستفادة من هذه الموارد وزيادة مستوى الرفاهية في المستقبل.

وتعتبر السياسة المالية إحدى أهم السياسات الإقتصادية التي تتبعها الدول بغرض التأثير على الإستثمار المحلي وهذا من خلال السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية الإستثمار.
- **المبحث الثاني:** أدوات الإستثمار ومحدداته.
- **المبحث الثالث:** أثر السياسة المالية على الإستثمار المحلي.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار

يعتبر الإستثمار عنصر حساس وأداة فعالة لكونه يساعد في تنمية الإقتصاد الوطني والنهوض به، فهو بهذا يمثل الركيزة الأساسية التي يستند إليها إقتصاد أي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأهميته

رغم تعدد واختلاف تعاريف الإستثمار إلا أنها ترمي في آخر المطاف إلى نفس المعنى، بالإضافة إلى هذا يكتسي الإستثمار أهمية بالغة على مستوى اقتصاد الدول.

أولا: مفهوم الإستثمار

لغة: الإستثمار مصدر للفعل إستثمر، يستثمر، وهو مشتق من الثمر. والثمر: حمل الشجر، والثمر أنواع المال، والثمر الذهب والفضة[1]، حيث قال تعالى:﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[2].

فكلمة "الإستثمار" أصلها الثلاثي " ثمر" وعندما تستخدم بين الناس يمكن أخذها على معاني كثيرة أو معنى واحد، ومن أجل ذلك اختلف الناس حول استخدامها والمدلول الذي تؤديه والمعنى الذي تدل عليه أو تذهب إليه[3].

إصطلاحا: إختلفت التعاريف حول الإستثمار وهذا لاختلاف وجهات النظر، ونذكر منها:

التعريف1: هو استخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[4].

التعريف2: هو الجزء من إجمالي الإدخار المتراكم خلال السنين، الفائض عن الحاجة ثم توظيفه في أصول وأنشطة[5].

---

[1] أبو الفضل جمال الدين، **إبن منظور لسان العرب**، مطبعة دار صادر، لبنان، د. س، ص 106.

[2] سورة الكهف، الآية 34.

[3] فيصل محمود الشواورة، **الإستثمار في بورصة الأوراق المالية – الأسس النظرية والتطبيق–** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 29.

[4] زياد محمد عبد، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010، ص 169 .

[5] نغم عبد الرحمن القرا، **دليل المستثمر الصغير**، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2012، ص 31.

التعريف3: هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة[1].

التعريف4: هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال إمتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليه مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الإعتبار عنصري العائد والمخاطرة[2].

التعريف5: هو توظيف الأموال في أنشطة معينة بغرض تحقيق معدل عائد أو ربحية تفوق التكاليف والمخاطر[3].

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن الإستثمار هو: قرار يتخذه الفرد يتضمن تضحية حالية لأمواله من أجل الحصول على مبالغ مضاعفة مستقبلا.

ثانيا: أهمية الإستثمار

تتجلى أهمية الإستثمار في:

1. على مستوى الفرد:

يمكن تحديد أهمية الإستثمار على مستوى الفرد كما يأتي:

-يساعد الفرد(المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الإستثمار.

- يساعد المستثمر في حماية ثروته من المخاطر المختلفة، سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنتظمة.

- يساهم الإستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الإستثمار[4].

- القضاء على البطالة، فمع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لهذا

[1] محمد أحمد عبده رزق، **إستراتيجية تفعيل الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2012، ص 21.

[2] وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015/2014، ص– ص 125–126.

[3] سليمان بوفاسة، **تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 97.

[4] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار – بين النظرية والتطبيق–**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 33.

تنتهج الدول سياسات فعالة لجذب الإستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل[1].

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

2. على المستوى الوطني:

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار على المستوى الوطني بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الإقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات[2].
- تمويل الخزينة العمومية، وذلك عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على مختلف المشاريع الإستثمارية.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي، ويكون عن طريق توسيع شبكات الإنتاج وتشجيع رجال الأعمال على التوسع في الإستثمارات وزيادة الإنتاج[3].

وقد أولت الدول المتقدمة إهتماما كبيرا للإستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة له واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعط هذا الموضوع الإهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- إنخفاض معدلات نمو الدخل القومي[4].
- إرتفاع معدلات الإستهلاك.
- إرتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البنية والمناخ الملائم للإستثمار.
- ضعف الوعي الإدخاري والإستثماري.
- الإستخدام غير العقلاني لرأس المال المتاح[5].

---

[1] حجار مبروكة، **أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة–، الجزائر، 2006/2005، ص 37.

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 33.

[3] حجار مبروكة، مرجع سابق، ص 37.

[4] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 16.

[5] جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص– ص 46–47.

المطلب الثاني: مميزات الإستثمار وأنواعه

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من مميزات الإستثمار وأنواعه.

أولا: مميزات الإستثمار

للإستثمار مميزات عدة، نذكر منها:

- أن الإستثمار عملية إقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الإقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.
- يتعلق الإستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية.
- وجود قيمة حالية تم التضحية بها.
- وجود فترة زمنية للإستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
- الإستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل[1].

بالإضافة إلى هذه الخصائص يتميز الإستثمار بميزات أخرى وهي كالتالي:

1. تكاليف الإستثمار:

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ- **التكاليف الإستثمارية:**

وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع، مثل: مصاريف التصميمات والرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف، مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية[2].

---

[1] نمري نصرالدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة -بومرداس-،الجزائر، 2009/2008، ص 5.

[2] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، د.س، ص 23.

ب- تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للإستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر:

- النقل.
- التأمين.
- مصاريف المستخدمين والأجور.
- مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية[1].

2. التدفقات النقدية الصافية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الإستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الإستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى[2].

كما تلعب التدفقات النقدية الصافية دورا أساسيا في المؤسسة حيث يتم بواسطتها تسديد الديون وتوزيع الأرباح وإعادة الإستثمار. وتتأثر كذلك هذه التدفقات بعامل الضريبة التي تعتبر متغيرا أساسيا، حيث إذا تم تخفيض معدل الضريبة فإن المؤسسة ستساهم في رفع التدفقات النقدية وبالتالي تساهم في زيادة إستثمار المؤسسة، أما إذا العكس بارتفاع معدل الضريبة فإنه يؤثر على التدفقات النقدية وهذا يؤدي إلى انخفاض الإستثمار[3].

3. مدة حياة المشروع:

يجب التقدير المسبق لمدة حياة المشروع من أجل معرفة مدة إحتساب التدفقات التقديرية للخزينة وعادة ما تستخدم المدة الإقتصادية، في حالة صعوبة تقديرها تستبدل بمدة الإهتلاك(المدة المحاسبية)[4].

4. القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للإستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للإستغلال[5].

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 20.

[2] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 23 .

[3] رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص- ص 35-36 .

[4] زغدود تبر، **محددات سياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، 2009/2008، ص 5.

[5] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، ص21.

ثانيا: أنواع الإستثمار

1. الإستثمارات حسب طبيعتها، ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الإستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

وتعبر عن الإستثمار بالأصول الحقيقية، كالإستثمار في المباني والمشروعات وفي المكائن والأراضي. ويعتبر هذا النوع من الإستثمار هو الأساسي في زيادة الدخل القومي[1].

ب- الإستثمارات المالية:

وتعبر عن الإستثمارات التي لايترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية[2].

ت- الإستثمارات المعنوية:

وتتعلق بامتلاك أوكسب المعارف والخبرات، البحث والتطوير، تدريب الأشخاص، التسويق والإشهار، وشراء البراءات، التراخيص والبرمجيات. كل هذا من أجل تحسين القدرة التنافسية[3].

2. الإستثمارات حسب الموقع الجغرافي، وتنقسم إلى:

أ- الإستثمارات المحلية أو الداخلية:

هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة، مثل: العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية...الخ[4]. وللإستثمار المحلي مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في:

- توظيف الأموال في الأسواق المحلية.
- ملكية رأس المال وكافة الأصول المستخدمة في الإستثمار تعود للطرف المحلي.
- هدف الإستثمار المحلي هو تحقيق التنمية الإقتصادية للبلد.
- يعتمد الإستثمار المحلي على منتجات محلية والهدف من هذا هو تطويرها وحمايتها من المنتجات الأجنبية.

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الإقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 21.

[2] مصباح بلقاسم، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 4.

[3] Mark Montoussé et Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économique**, Bréal édition, 3éme édition, Paris, 2005, p19.

[4] زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2007، ص 36.

ب- الإستثمارات الخارجية:

ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الإستثمار المستخدمة[1]، وهذه الإستثمارات على نوعين وهي:

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:**

هو الذي ينطوي على تملك الإستثمار الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار[2].

- **الإستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظية):**

يقصد به الإستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الإستثمار بهذا الشكل[3].

3. الإستثمارات حسب الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ- الإستثمار الحكومي:

يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الايرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أم من المساعدات الأجنبية.

ب- الإستثمار الخاص:

هو الإستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أو شركات خاصة، ويتمثل برأس المال الذي يقوم الأفراد أو هذه الشركات بتحويله سواء من المدخرات أو من الأرباح إلى ما يحقق في النهاية إستثمارا خاصا لتلك الأموال[4].

---

[1] غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في إطار التنمية الإقتصادية السعودية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 12.

[2] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2010/2009، ص 7.

[3] زغيب شهرزاد، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- واقع وآفاق-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، فيفري 2005، ص 4.

[4] كريمة فرحي، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 9.

ت- الإستثمار المشترك:

يجمع ما بين الإستثمار العام والخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية، وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة[1].

4. الإستثمارات حسب المدة الزمنية، وتتمثل في:

أ- إستثمارات قصيرة الأجل:

وهي الإستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الإستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر إنتشارا في الإستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الإئتمانية القصيرة الأجل.

ب- إستثمارات متوسطة الأجل:

حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الإستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات ولهذه الإستثمارات عدة أشكال، حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر إنتشارا، مثل مؤسسات النقل، الإستثمار في السلع والخدمات... الخ.

ت- إستثمارات طويلة الأجل:

نجد أن هذا الصنف من الإستثمارات يتم إنجازها عموما في مدة سبع سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الإقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والإستفادة منها لمدة طويلة نسبيا[2].

5. الإستثمارات حسب وسائل الإستثمار، وهي نوعين:

أ- إستثمار مباشر:

وهو الإستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية والهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات.

ب- إستثمار غير مباشر:

وهو الإستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الأعمال بهدف الربح عن طريق البيع[3].

---

[1] حليمة عطية، **دور السوق المالية في تمويل الإستثمارات**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015/2014، ص 118.

[2] صلاح الدين شريط، **دور صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011 مرجع سابق، ص 53.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 37.

6. الإستثمارات حسب الأهمية والهدف، وتتمثل فيما يلي:

أ- إستثمارات التوسع:

تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة لمواجهة الزيادة في الطلب.

ب- إستثمارات التجديد:

وهي الإستثمارات التي تعتمد على استغلال التكنولوجيا الجديدة لمواكبة التطور التكنولوجي[1].

ت- الإستثمارات المنتجة والإستثمارات غير المنتجة:

- **الإستثمارات المنتجة:**

هي التي تعطى من خلال إنتاج مثل القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري.

- **الإستثمارات غير المنتجة:**

يكون الهدف من ورائها أهدافا إجتماعية أو ثقافية مثل: المدارس، الجامعات، المستشفيات...الخ[2].

ث- الإستثمارات الإقتصادية، الإجتماعية والبشرية:

- **الإستثمارات الإقتصادية:**

تهدف مباشرة إلى إنتاج سلع أو خدمات تخصص للإهتلاك و/أو الإستثمار كالمشروعات الزراعية، الصناعية والخدمية.

- **الإستثمارات الإجتماعية:**

تهدف إلى زيادة الرفاهية الإجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية والثقافية والصحية والترفيهية...الخ.

- **الإستثمارات البشرية:**

تقوم على التنمية البشرية، وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم، فهذا الإستثمار يركز على الثروة البشرية[3].

---

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 11.

[2] رمضاني لعلا، **أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص 34.

[3] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 35.

المطلب الثالث: أهداف الإستثمار ومقوماته

مهما كان نوع الإستثمار فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهذا استنادا إلى عدة مقومات.

أولا: أهداف الإستثمار

تختلف أهداف الإستثمار حسب الإمكانات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى طبيعة طموحاته الإقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن فرص الإستثمار المختلفة، وهي كالتالي:

1. الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة:

إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا استراتيجيا لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما أن تؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو أن تجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة[1]. لذلك لابد من الإهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفؤ للأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي واتخاذ القرار الإستثماري أو عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تتميز بأدنى الخسائر وبأفضل التدفقات الصافية للعوائد[2].

2. تحقيق العائد الملائم:

فهدف المستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من إستثماره تحقيق الربح، ماعدا الإستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة إجتماعية[3].

3. إستمرار السيولة النقدية:

ويؤدي إستمرارية السيولة النقدية إلى مايلي:

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتطوير.

---

[1] محمود سعيد دلول، **دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة–، فلسطين، 2010، ص 27 .

[2] هوشيار معروف، **الإستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 20.

[3] فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص 20.

- تسديد الديون المستحقة التي تم من خلالها تمويل المشروع.
- مواجهة متطلبات الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والصحية عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو مؤسسي ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري[1].

4. إستمرارية الدخل وزيادته:

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الإضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الإستثماري[2].

ثانيا: مقومات الإستثمار

تستلزم الضرورة أن يكون الإستثمار ناجحا ولكي يكون كذلك لابد وأن يستند على أسس ثلاثة وهي:

1. إعتماد إستراتيجية ملائمة:

وتتوقف أساسا على أولويات الإستثمار، والتي يعبر عنها منحنى تفضيله الإستثماري والذي يتشكل من رغبات الإستثمار اتجاه كل من الربحية والسيولة والأمان، هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر، مثل: العمر، الوظيفة، الدخل، الحالة الإجتماعية، الحالة الصحية... الخ[3].

ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الإستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما يعبر عن ميله اتجاه العنصرين الآخرين (السيولة والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الإستثمار الذي يتوقعه. وعلى هذا الأساس فإن المنحنى التفضيلي لمستثمر ما، هو ذلك المنحنى الذي ستقع عليه جميع النقاط الممثلة لبدائل المزج الممكنة أو بدائل المقايضة بين العائد الذي يتوقعه من جهة، والمخاطرة التي يقبلها من جهة أخرى[4]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] محمد بن سعيد القحطاني، **الإستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية، 2010/2009، ص 17.

[2] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية –ممارسات وفاعلون–**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 100.

[3] طلال الكداوي، **تقييم القرارات الإستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنسر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

[4] محمد مطر وفايز تيم، **إدارة المحافظ الإستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص- ص 19-20.

الشكل رقم(2-1):منحنى التفضيل الإستثماري

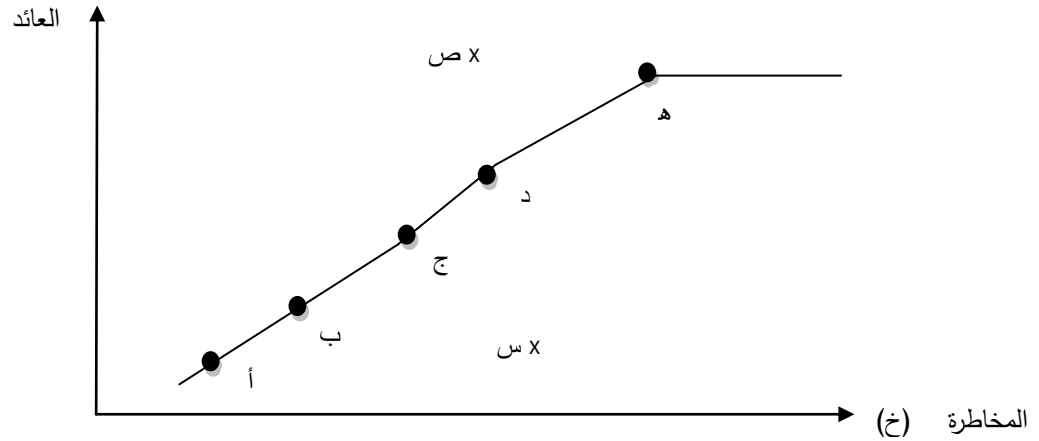

المصدر: محمد مطر وفايز تيم، **إدارة المحافظ الإستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص 20.

يلاحظ من الشكل(2-1) أن كل من (أ، ب، ج، د، هـ) تمثل أدوات إستثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحنى تفضيله، بينما الأدوات (س، ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر، إما لأنها لا تحقق العائد المرغوب (كما هي في س) أو لأنها غير متاحة (كما هي في ص).

ووفقا لمنحنى التفضيل الإستثماري بالإمكان تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أشكال[1]:

الشكل الأول- المستثمر المتحفظ: ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الإستثمارية فيكون حساسا جدا اتجاه عنصر المخاطرة.

الشكل الثاني- المستثمر المتضارب: وهذا النمط يعطي الأولوية لعنصر الربحية، لذا تكون حساسيته اتجاه المخاطرة متدنية فيكون على استعداد لدخول مجالات إستثمارية خطرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الإستثمار[2].

الشكل الثالث - المستثمر المتوازن: وهذا النوع يمثل النمط الأكثر عقلانية وهو مستثمر رشيد يهتم ويوازن بين العائد والمخاطرة، لذلك فإن حساسيته اتجاه المخاطرة تكون في حدود معقولة تمكنه من إتخاذ قرارات إستثمارية مدروسة بشكل جيد وتراعي تنويع الاستثمارات بكيفية تعظيم العائد[3].

[1] طلال الكداوي، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد مطر وفايز تيم، مرجع سابق، ص 21.

[3] بداح محسن السبيعي، **العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الإستثمار في الشركات العامة الكويتية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص: المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص 30.

2. الإسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الإستثمار:

حتى يكون القرار رشيدا، فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار لناحية تحديد الهدف من الإستثمار، تهيئة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الإستثمارية، إختيار البديل الإستثماري الأفضل.

والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الإعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار، ومن أهمها[1]:

أ- مبدأ تعدد الخيارات الإستثمارية:

تعتبر القرارات الإستثمارية من بين القرارات الإقتصادية الهامة والحساسة، التي تتطلب العقلانية والرشادة لاتخاذها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة.

لذا، عند التفكير في استثمار الأموال الفائضة يجب أولا تحديد عدد من البدائل ومن ثم اتخاذ قرار الإختيار المناسب من بين هذه البدائل، التي قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد أو حسب القطاعات أو في مختلف الأدوات الإستثمارية المتاحة، بدلا من أن يوجه المستثمر أمواله إلى أول فرصة استثمارية تتاح له[2].

ب- مبدأ الملائمة:

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الإستثمار وأدواته مايلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الإجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار والتي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي وهي:

- معدل العائد على الإستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك المستثمر.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الإستثمار[3].

[1] طلال الكداوي، مرجع سابق، ص- ص 18-19.

[2] نمري نصرالدين، مرجع سابق، ص 11.

[3] شقيري نوري موسى، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2012، ص- ص 22-23.

ت- مبدأ الخبرة والتأهيل:

من أجل الوصول إلى قرار إستثماري سليم فإن ذلك يتطلب مستوى معين من الدراية والخبرة والتي قد لا تتوفر لجميع فئات المستثمرين، لذا لابد للمستثمر المستجد والذي لا يتوفر لديه الحد الأدنى من الخبرة، والمعرفة بأمور الإستثمار، أن يستعين في اتخاذ قراره الإستثماري بفئة المستشارين، والمحللين والمختصين بمجال إستثماره حتى لو كلفه ذلك بعد المال، إذ أن المبالغ المدفوعة مهما بلغ حجمها ستبقى منخفضة وقليلة مقارنة بالفائدة المرجوة منها في ترشيد القرار الإستثماري[1].

ث- مبدأ التنويع:

أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الإستثمارات، من خلال توزيع الإستثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق هدف إستثماري محدد[2].

3. العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة:

عائد الإستثمار هو العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الإستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة، كما يمكن تعريفه بأنه " ثمن لتحمل عنصر المخاطرة أو درجة المخاطرة أو عدم التأكد"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضا بين طول فترة الإستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة[3]. والمخاطرة تعني درجة عدم التأكد أي درجة عدم إنتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الإستثمار[4]. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الإستثمار. وهناك ثلاث فئات من الأفراد صنفوا بحسب تقبلهم لدرجة المخاطرة:

أ- فئة متجنبي المخاطرة:

وتكون درجة إستعدادها لتحمل المخاطرة ضعيفة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين الجدد.

ب- فئة الباحثين عن المخاطرة:

وتكون على استعداد تام لتحمل المخاطرة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين القدامى.

---

[1] محمد بن سعيد عبدالله القحطاني، مرجع سابق، ص 27.

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 35.

[3] جهاد فراس الطيلوني، مرجع سابق، ص 48.

[4] غازي فلاح مومني، **إدارة المحافظ الإستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 79.

ت- فئة المستثمرين المحايدين:

وتمثل الحالة الوسيط بين الحالتين السابقتين[1].

المبحث الثاني: أدوات الإستثمار و محدداته.

حتى يكون الإستثمار هادفا وناشطا لابد من معرفة أدواته ومحدداته بالإضافة إلى المخاطر المحيطة به.

المطلب الأول: أدوات الإستثمار

تعرف أداة الإستثمار الأولية بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الإستثمار مصطلح وسائط الإستثمار[2].

وتنقسم أدوات الإستثمار إلى نوعين هما: أدوات الإستثمار الحقيقي وأدوات الإستثمار المالي.

أولا: أدوات الإستثمار الحقيقي

وهي كمايلي:

1. الإستثمار في العقارات:

هذا النوع من الإستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الإستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير للإستثمار، ويأتي الإستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الإستثمار الأخرى كون العقارات المتاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الإستثمار في العقار وأكثر أنواع الإستثمارات العقارية هو شراء المنازل والأراضي بهدف انتظار إرتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح[3].

وهناك شكلان للإستثمار في العقار، وهي:

أ- الإستثمار المباشر:

ونقصد بذلك شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله.

---

[1] جهاد فراس الطيلوني، مرجع سابق، ص- ص 48-49.

[2] السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2009، ص 31.

[3] دريد كامل آل شبيب، **الإستثمار والتحليل الإستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 55.

ب- الإستثمار غير المباشر:

عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الإستثمار في المنتجعات السياحية[1].

ويتصف الإستثمار في العقار بوجه عام بالخواص التالية:

- يوفر الإستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة في الإستثمار في الأوراق المالية.
- يتمتع الإستثمار في العقار في الأقطار التي تستوفي فيها ضريبة الدخل ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى، فحملة السندات العقارية مثلا يعفون من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد سنداتهم[2].

2. الإستثمار في السلع:

تتمتع السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للإستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية.لذا أصبحنا نسمع عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن وبورصة للبن في البرازيل ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع بواسطة عقود تسمى العقود المستقبلية وهي عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار[3].

ولابد من توفر شروط معينة في السلعة حتى يمكن التعامل بها وهذه الشروط مايلي:

- أن تكون السلع متجانسة.
- لها القابلية على الترتيب والتصنيف في درجات أو أصناف حسب نوعيتها، مثلا: النفط نفط برنت، نفط عمان والخليج...الخ.
- أن يتم التعامل بها من قبل عدد كبير من البائعين والمشترين ولا مجال لاحتكار التعامل بها من مجموعة من البائعين.

[1] صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 57.

[2] محمد مطر، **إدارة الإستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط6، 2013، ص 83.

[3] توامي آمال، **التحفيزات الجبائية للإستثمارات في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 49.

- يكون التعامل بالسلعة في صورتها الأولية الخام أو نصف المصنعة عدا بعض السلع كسبائك الذهب والفضة[1].

وتتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بالخواص التالية:

- درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر في السلع تكون عالية نسبيا بالمقارنة مع أدوات الإستثمار الأخرى.
- يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة في المتاجرة بالسلع نمو روح المضاربة لدى المستثمرين فيها.
- تشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالعقار من حيث توفر الفرص الكبيرة للمتاجرة بالملكية، من هنا وبتوفر الخبرة المتخصصة يمكن لهذه الميزة أن تحقق للمستثمر في السلع عائدا مرتفعا على استثماره[2].

3. المشروعات الإقتصادية:

تعد المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار الحقيقي إنتشارا لتنوع أنشطتها في المجال الصناعي، الزراعي، التجاري.

وتتميز المشروعات الإقتصادية بالخصائص التالية:

- يحقق المستثمر في المشروعات الإقتصادية عائدا معقولا مستثمرا.
- توفر قدرا كبيرا للمستثمر من الأمان وتوفر ميزة الملائمة، إذ يختار من المشروعات ما يناسب ميوله ويدير أصوله بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه[3].

4. المعادن النفيسة:

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب والفضة والبلاتين، أداة من أدوات الإستثمار الحقيقي. تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية[4].

ثانيا: أدوات الإستثمار المالي

هذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى أجلين رئيسيين، هما:

---

[1] دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص 57.

[2] صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 59.

[3] فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الإستثمار**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد6، الجزائر، 2009، ص 58.

[4] عبد القادر بابا، **سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص 46.

1. **أدوات الإستثمار المالي قصير الأجل:**

وتتمثل في:

أ- **القروض تحت الطلب:**

هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال، تحمل أسعارا متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين.

ب- **أذونات الخزينة:**

هي أداة مالية تقوم الحكومة بإصدارها عادة عن طريق البنك المركزي، وتتراوح فترة استحقاقها بين3 شهور و 6 شهور و 12 شهرا، لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وتمثل أداة إستثمار آمنة للبنوك[1].

ت- **الأوراق التجارية:**

تتمثل الأوراق التجارية في كمبيالات يتراوح تاريخ استحقاقها بين خمسة أيام إلى تسعة أشهر.

ث- **قرض فائض الإحتياطي الإلزامي:**

وهذا القرض تقرضه البنوك التي لديها فائض إحتياطي إلزامي إلى البنوك التي تعاني من عجز فيه وهي ليست أوراق مالية وإنما تعهد غير مكتوب يلزم البنك المقترض بسداد القرض وفوائده[2].

ج- **الكمبيالات والقبولات المصرفية:**

القبول المصرفي هو حوالة مصرفية – أي وعد بالدفع مماثل للشيك–، تصدرها شركة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددا من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين.

ح- **شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول:**

وهي شهادات تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين، وتعطي حاملها فائدة سنوية بنسبة معينة، وتسترد قيمتها الإسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها[3].

---

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 33.

[2] زاهرة يونس محمد سودة، **تنظيم عقود الإختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية– نابلس–، فلسطين، 2006، ص– ص 15–16.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 34.

خ- سوق اليورو دولار:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على الودائع المصرفية بالدولار الأمريكي والتي يتم إيداعها في بنوك غير أمريكية تقع خارج الولايات المتحدة، وذلك بدلا من الإحتفاظ بها بالعملات المحلية حسب مواقع هذه البنوك أو الفروع[1].

د- العملات الأجنبية:

تحوز العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم، مثل: لندن، باريس، نيويورك[2]...

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل إقتصادية وسياسية كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم و الإنكماش الإقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب...الخ[3].

2. أدوات الإستثمار المالي طويل الأجل

وتتمثل في: الأسهم، السندات والمحفظة الإستثمارية.

أ- الأسهم:

تمثل الأسهم أدوات ملكية تطرحها الشركات في السوق المالي باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر التمويل طويلة الأجل[4]، وتنقسم إلى:

- الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة إسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية. وتتمثل القيم الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الإحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الإسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة،

[1] محمد يوسف عنتر الفالوجي، **إختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة–، فلسطين، 2007، ص 23.

[2] توامي آمال، مرجع سابق، ص 50.

[3] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 46.

[4] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 34.

وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية[1].

- **الأسهم الممتازة:**

هو أداة هجينة تجمع بين صفات السند والسهم العادي[2].إذ تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول عليه، قبل حملة الأسهم العادية وكذلك الحال عند التصفية. وهي تشبه الأسهم العادية في تواجدها فهي دائمة[3]. إضافة إلى أن السهم الممتاز يمثل مستند ملكية[4]، وأن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته. كما لا يحق لحملة هذه الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات[5].

ب- السندات:

تمثل السندات مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الإستحقاق...، إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، وذلك عندما يحل تاريخ إستحقاقه[6].

ت- المحفظة الإستثمارية:

هي كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات إستثمارية، يكون الهدف من إمتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة[7].

المطلب الثاني: محددات الإستثمار

يتحدد حجم الإستثمار بناء على متغيرات إقتصادية مختلفة والمتمثلة في:

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 41.

[2] أرشد فؤاد التميمي، **الأسواق المالية – إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 179.

[3] سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري–قسنطينة–، الجزائر، 2006/2005، ص 5.

[4] منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق المال**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 2012، ص 26.

[5] سميرة محسن، مرجع سابق، ص 5.

[6] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص- ص 41-42.

[7] بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية – تكوينها ومخاطرها**–، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 37.

أولا: الإئتمان المصرفي

إن مدى توفر الإئتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر محددا ومؤثرا على الإستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الإستثمار[1].

ثانيا: النقد الأجنبي

إن شراء السلع الرأسمالية كالآلات التي يتم الإحتياج إليها وتقديم الخدمات، والتي يتم استيرادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية، وينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمتها، مما يؤثر سلبا على القرار الإستثماري[2].

ثالثا: الإستقرار الإقتصادي

إن عدم الإستقرار الإقتصادي يؤثر سلبا على عملية الإستثمار في البلد من خلال عدة جوانب منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة إستثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الإستثمار(حالة الإنكماش في الإقتصاد العام)[3].

العام)[3].

رابعا: المديونية الخارجية للدولة

إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الإستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة، منها: استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص، كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلاد، (وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للإستثمار)[4].

خامسا: الإستثمار وسعر الفائدة

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 39.

[2] شريط صلاح الدين، مرجع سابق، ص 55.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 39.

[4] شريط صلاح الدين، مرجع سابق، ص 55.

يؤثر على قرارات الإستثمار حيث ارتفاع سعر الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب

أكبر قدر ممكن من فائض الدخول لفرض توظيفها في المجالات الإستثمارية والتي تخدم عملية التطور الإقتصادي[1].

سادسا: الإستثمار والتوقعات

يعد عامل التوقع بالظرف الإقتصادي من حيث درجة الإنتعاش ودرجة الإنكماش من العوامل المؤثرة أيضا في قرار الإستثمار وحجمه، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إليه الإستثمار في مجال معين أي تقديراتهم وتوقعاتهم لعائد الإستثمار في مجال استثماري معين، فإذا كان التوقع بالإنتعاش من حيث ازدياد حجم السوق المتوقع واستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك يشجع على زيادة حجم الإستثمار وتوسع مجالاته، أما إذا كان التوقع بالإنكماش من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الإستقرار السياسي فإن ذلك سيؤثر سلبا على مقدار حجم الفرص الإستثمارية وبالتالي حجم الإستثمار، ذلك أن توقعات الربحية أو العائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الإعتيادية أو ظروف الإنتعاش[2].

سابعا: الإستثمار ومستوى الربح

لابد لأي مستثمر يمتاز بالرشادة الإقتصادية أن يدرس العائد قبل الإنطلاق في مشاريعه الإستثمارية، فإن كان العائد أقل أو يساوي الصفر فإنه يتجنب الإستثمار في هذا المشروع، أما إذا كان العائد أكبر تماما من الصفر، في هذه الحالة للمستثمر الخيار بين أمرين إما الإنطلاق في الإستثمار، وإما المفاضلة بين هذا المشروع وغيره من حيث العائد.

أما في الإستثمار المالي فإن المستثمر قبل شرائه للأدوات المالية المطروحة في السوق يقوم بدراسة عائدها ودراسة الوضعية المالية لمصدري هذه الأدوات، والمفاضلة بينهم[3].

ثامنا: الإستثمار ومعدل التغير في الدخل (حجم الإنتاج)

إن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الإستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع، لمقابلة الزيادة في

---

[1] توامي آمال، مرجع سابق، ص 52.

[2] بداح محسن السبيعي، مرجع سابق، ص- ص 32-33.

[3] بن الضيف محمد عدنان، **الإستثمار في سوق الأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، الجزائر، 2006/2005، ص 10.

الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الإستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الإستثمار) بطبيعة الحال[1].

تاسعا: الإستثمار والتضخم

تعتبر ظاهرة الإرتفاع المستمر في الأسعار، من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، فيتدنى الإدخار مؤديا هو الآخر إلى تدني مستوى الإستثمار وذلك لاستحواذ الإستهلاك على معظم الزيادة في الدخل[2].

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الإستثمار المحلي

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم السياسات التي تستعملها الدول لكي تؤثر على اقتصادها من خلال تفعيل وتطوير الإستثمار المحلي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى آثار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبة و السياسة الإئتمانية.

المطلب الأول: أثر السياسة الضريبية على الإستثمار المحلي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى العلاقة بين السياسة الضريبية والإستثمار المحلي وكذلك الحوافز المقدمة في إطار الإستثمار المحلي.

أولا: العلاقة بين السياسة الضريبية والإستثمار المحلي

يمكن توضيح هذه العلاقة كمايلي:

1. فرض معدلات ضريبية تمييزية تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب الإهتمام بمايلي:

أ- العمل على تصميم هيكل للتمييز في معدلات ضريبة الدخل باعتبارها أداة مهمة في تنشيط الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية المرغوبة.

ب- يجب أن لا يقتصر التمييز في سعر الضريبة بين الأنشطة الإقتصادية غير المرغوبة وإنما يجب أن يمتد هذا التمييز داخل الأنشطة الإقتصادية المرغوبة أيضا وذلك من أجل زيادة فاعلية الضريبة لتحقيق أهدافها.

---

[1] ملال محمد طارق، **أثر جباية الإدخار على الاستثمارات في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص- ص 65-66.

[2] حليمة عطية، مرجع سابق، ص 116.

ت- يجب أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على الأنشطة الإقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية غير المرغوبة.

2. إستخدام الحصيلة الضريبية في دعم الإقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الإقتصادية، إن تحديد معدلات الضريبة يساهم في تحقيق أهداف مالية للدولة باعتبار أن الضريبة بند مهم من الإيرادات العامة وتستخدم الدولة هذه الإيرادات بتخصيص نسبة منها لدعم وتطوير المشاريع الإستثمارية، حيث أن هناك علاقة ما بين تحديد معدل الضريبة والحصيلة الضريبية وقام الإقتصادي " آرثر لافر Arther Laffer " بتوضيح هذه العلاقة كما في الشكل (2-1)، حيث أن زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية حتى حد معين ثم تبدأ بالتناقص، وسبب هذا التناقص هو عدم ملاءمتها للوضع الإقتصادي مما يدفع الأفراد إلى التهرب من دفعها[1].

جدول رقم (2-1) : منحنى Laffer

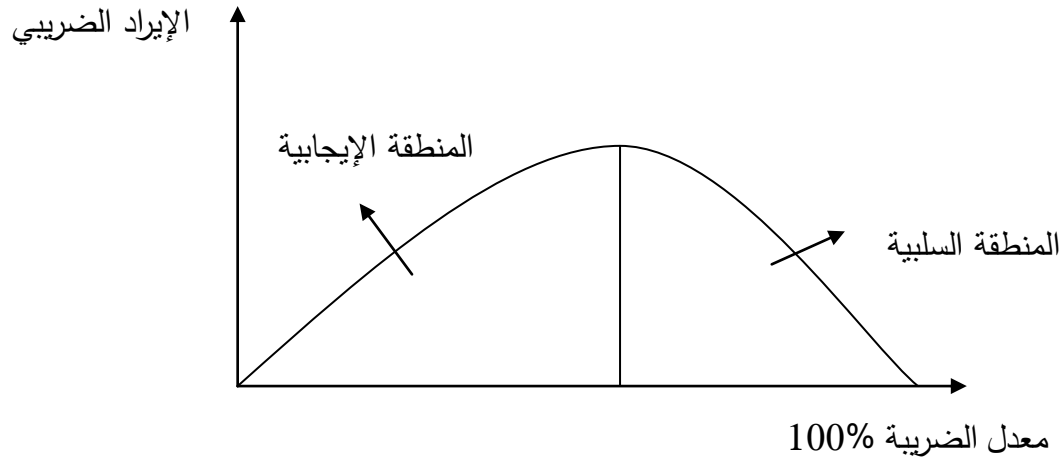

المصدر: حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-، الجزائر، د.س، ص295.

يبين هذا المنحنى أن رفع معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى، والإستمرار في رفع معدل الضريبة ينزع حافز العمل، والكسب لدى الممولين، مما يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات الضريبية، ويحدث ذلك في المنطقة السلبية من المنحنى[2].

إن تخفيض معدل ضريبة الدخل له إيجابية على الإقتصاد الوطني بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد نتيجة زيادة دخولهم بعد خصم الضريبة، كما تؤدي إلى اتجاه المستثمرين لزيادة إستثماراتهم نتيجة إرتفاع أرباحهم مما يخلق فرص عمل ويحل مشكلة البطالة.

[1] مؤيد ساطي جودت حمد الله، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الإقتصادية في فلسطين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية – نابلس-، فلسطين، 2005، ص- ص 76-77.

[2] حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شما إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، د.س، ص 296.

3. إستخدام المعدلات الضريبية كأداة لحماية وتشجيع الصناعة الوطنية ويتم ذلك من خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية المنافسة للصناعة الوطنية والعمل على تخفيض هذه المعدلات على أرباح الشركات الوطنية.

ثانيا: الحوافز المقدمة في إطار الإستثمار المحلي

وسنتطرق هنا إلى الحوافز الضريبية، والتي تتمثل في:

1. **الإعفاء الضريبي:**

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل.

2. **التخفيضات الضريبية:**

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح.

3. **المعدلات التمييزية:**

ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عملية الإستثمار والعكس صحيح[1].

4. **نظام الإهتلاك:**

يعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطبق وكلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

5. **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:**

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، ص- ص 317- 318.

بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المؤسسة[1].

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الإستثمار المحلي

في هذا المطلب سنقوم بعرض كلا من العلاقة بين الإنفاق العام والإستثمار المحلي وكذلك مجالات الإنفاق العام على الإستثمار المحلي.

أولا: العلاقة بين الإنفاق العام والإستثمار المحلي

إن تأثير الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة على الإستثمار يمكن النظر إليه من عدة زوايا، حيث يمكن أن نجد الأوضاع التالية[2]:

1. إذا كان أغلب الإنفاق الحكومي لتغطية نفقات التسيير لمختلف الإدارات العمومية والمركزية، فإن هذا الوضع سيكون مشجعا للمؤسسات لأنها ستكون مصدر هذه السلع والخدمات، وبالتالي سيخلق طلبا إضافيا على منتجاتها مما يزيد من حجم الإستثمار المحلي، أو تلجأ هذه المؤسسات إلى زيادة إنتاجيتها عن طريق التدريب والتطوير...الخ.
2. إذا كان جزء معتبر من الإنفاق الحكومي موجه لإنشاء ودعم مشاريع البنية التحتية كالطرقات والموانئ والمطارات والسدود ومد الكهرباء والماء...الخ، فهذا الأمر سيكون مشجعا للإستثمار المحلي، لأنه سيحسن من ظروف العمل ومن جانب آخر فهو يحسن مستوى معيشة السكان مما يدفعهم لزيادة إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.
3. إذا كان جزء معتبر من الإنفاق العام موجه للإستثمار في مجالات يستثمر فيها المستثمرون فيشكل ذلك عبئا لهم من خلال مزاحمة الحكومة، حيث ستحصل الدولة على القروض بشروط ميسرة لسيطرتها على المنظومة البنكية، وهو مايعرف بأثر الإزاحة، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضو السياسة التوسعية في شكل زيادة للإنفاق العام، حيث يعتبر أساس النشاط الإقتصادي.

ثانيا: مجالات الإنفاق العام على الإستثمار المحلي

يمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

[1] طالبي محمد، مرجع سابق، ص 318.

[2] ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– الجزائر، 2015/2014، ص 22.

1. المنح والإعانات النقدية للإستثمار المحلي:

مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك.

2. منح التوظيف:

حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء إستثمارات جديدة والتوسع في الإستثمارات القائمة.

3. منح النقل:

وتحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة[1].

4. الإنفاق على البنية التحتية:

من محفزات القطاع الخاص على الإستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البني التحتية لجذب الإستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات ويترتب عن قيام الدول بالإنفاق على البنى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الإستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي بدون وسائط نقل فعالة.

5. تخفيض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية:

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعتها الدول قصد تشجيع الإستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة، حيث نجد أغلب السياسات الإقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية من أجل النمو الإقتصادي.

[1] سالكي سعاد، مرجع سابق، ص، ص 134،136.

6. الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:

نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الإبتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية. ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الإستثمار، ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح. وبالتالي زيادة الإستثمارات في هذه المشاريع . وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الإقتصادي[1].

[1] أرياله محمد، مرجع سابق، ص 36.

خلاصة الفصل:

يعتبر الإستثمار عنصرا فعالا من أجل النهوض بوتيرة التنمية الإقتصادية، حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفهوم الإستثمار وأهميته على مستوى الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، كما قمنا بذكر كل من أنواعه ومميزاته بالإضافة إلى أهدافه والمقومات التي تقوم عليه. كما تطرقنا كذلك إلى أدوات الإستثمار ومحدداته.

وفي الأخير قمنا بإظهار العلاقة بين السياسة المالية و الإستثمار المحلي باعتبارها عنصر فعال في توجيهه وهذا يكون من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

والجزائر إحدى الدول المهتمة بالإستثمار محليا لهذا تتبع أدوات السياسة المالية من أجل التأثير عليه، وهذا ماسنتطرق إليه من خلال الفصل التالي.

الفصل الثالث:

السياسة المالية

ودورها في تفعيل

الإستثمار المحلي في

الجزائر خلال الفترة

2001-2014

تمهيد:

تبنت الجزائر بعد الإستقلال سياسة التخطيط، إلا أنه بعد سنوات شهدت هذه السياسة إنخفاضا محسوسا في أسعار النفط فباءت بالفشل.

وفي إطار هذا الإنخفاض قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل النهوض باقتصادها الوطني فاعتمدت بذلك على إصلاحات إقتصادية تمثلت في الإصلاحات الضريبية والبرامج التنموية. كل هذا من أجل توجيه وبعث الإستثمار المحلي.

وانطلاقا مما سبق إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول:** تطور الإستثمار المحلي في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- **المبحث الثالث:** الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية في مجال الإستثمار المحلي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الإستثمار المحلي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى التطورات التي مرت بها قوانين الإستثمار بالإضافة إلى الإمتيازات الممنوحة ضمن هذه القوانين، وبعد هذا سنتناول الجهود المبذولة من طرف الجزائر من خلال إنشاء هيئات دعم الإستثمار كل هذا من أجل تحسين سياستها الإستثمارية كما سيتم عرض لإحصائيات تطور الإستثمار المحلي خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار المحلي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الإستثمارات منذ الإستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين المحليين، ويمكن تقسيم هذه القوانين حسب تاريخ صدورها كمايلي :

أولا: قانون الإستثمار لسنة 1966

من بين الأحكام التي جاء بها هذا القانون، هو ضمان حق الإستثمار المحلي وتحديد المجالات التي يمكن الإستثمار فيها.

ولقد تضمن هذا القانون الإمتيازات الضريبية التالية:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل.
- تخفيض معدل الرسم على الأعمال.
- الإعفاء الكلي أو الجزافي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- الإعفاء من الدفع الجزافي Versement Forfaitaire لمدة لاتتجاوز خمس (5) سنوات[1].

ولقد أعطى تطبيق هذا القانون نتائج جيدة حيث ارتفع حجم وعدد المشاريع الإستثمارية المعتمدة، كما استحدثت مناصب شغل جديدة.

[1] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 196.

ثانيا: قانون الإستثمار لسنة 1982

كان هذا القانون يهدف إلى توسيع طاقة الإنتاج الوطني، وخلق مناصب عمل، وتحقيق توازن جغرافي، وتطوير السياحة، وزيادة الدخل الوطني...إلخ.

وقد تضمن هذا القانون مجموعة من المزايا الضريبية وتسهيلات الإستثمار، وهي:

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز خمس (05) سنوات إعتبارا من البدء في الإستغلال.
- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.
- إعفاء من الرسم الوحيد، الإجمالي على الإنتاج لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للإستثمار.
- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري وإعفاء من الدفع الجزافي لمدة (05) سنوات إعتبارا من البدء في الإستغلال.

ومن التسهيلات الممنوحة نذكر تلك المتعلقة بشراء الأراضي في المناطق المهيأة، وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار. أما الحدود القصوى لمبلغ الإستثمار هي12: مليون دينار للمؤسسة الفردية، و 35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.

وفيما يخص الجانب المالي فيسمح حسب هذا القانون بتقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين بشرط أن لاتتجاوز هذه القروض المصرفية 30% من مبلغ الإستثمار المرخص به، ماعدا المجاهدين وذوي الحقوق[1].

ثالثا:المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 (قانون ترقية الإستثمار)

جاء هذا القانون متزامنا مع الإصلاح الضريبي المجسد إبتداء من سنة 1992. فهدف هذا القانون هو تحرير الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إرساء قواعد إقتصاد السوق، وتشجيع الإستثمار.

حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للإستثمار في الجزائر وفق مايلي :

- تسهيل الآليات المتعلقة بالإستثمار المحلي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية.

[1] بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص 199.

- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الإستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين[1].

رابعا: قوانين الإستثمار مابعد2001

سوف نتعرض إلى أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بتوفير الإطار القانوني المحفز للإستثمار المحلي بالتفصيل في المطلب الأول من المبحث الثالث.

المطلب الثاني: جهود الدولة في إنشاء هيئات دعم الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

سعت الجزائر جاهدة من أجل خلق هيئات لخدمة الإستثمار، والهدف منها تفعيل ودعم وتطوير الإستثمار. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى هذه الهيئات في الفترة محل الدراسة.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

جاءت هذه الوكالة كبديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الإستثمار (APSSI) التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، فهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين[2]. ومن مهام هذه الوكالة أنها تتولى مجال الإستثمارات والإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص إضافة إلى المهام التالية:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- إستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار وتسيير صندوق دعم الإستثمار لتطوير هذا الأخير.
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للإستثمار.

[1] علام عثمان، **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول : العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر، أيام 25-28 جانفي 2015، ص 9.

[2] منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، د. س، ص 134.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في (المادة 28) من الأمر (01-03)[1].

ثانيا:المجلس الوطني للإستثمار (CNI)

أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة ويكلف هذا المجلس بمايلي[2]:

- صياغة إستراتيجية، وأولويات الإستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع إتفاقيات الإستثمار[3].

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996. حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل.

من مهام الوكالة مايلي:

- ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.
- تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.
- تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي، عن طريق إبرام إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك[4].

[1] جوامع لبيبة، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، 2015/2014، ص 326.

[2] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 159.

[3] منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سابق، ص- ص 134- 135.

[4] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 163.

المطلب الثالث: إحصائيات تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض تطور الإستثمار المحلي بالأرقام وهذا اعتمادا على إحصائيات تبين ذلك خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-1): تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 **الوحدة :مليون دينار جزائري**

القطاعات / السنوات	مباني وأشغال عمومية	خدمات وأشغال عمومية بترولية	السلع الرأسمالية	النقل	الخدمات	البيئة	المجموع
2001	583 286,1	52 317,6	201 582,1	95 555,7	27 834,0	4 887,1	965 462,6
2002	691 023,4	53 505,2	241 582,4	94 710,6	25 502,8	4984,8	1 111 309,2
2003	734 025,5	59 708,1	310 855,3	132 866,5	21 816,4	5 892,8	1 265 164,6
2004	811 270,7	58 673,5	404 902,9	172 074,9	23 119,8	6 860,8	1 476 902,6
2005	883 612,5	69 622,9	409 931,7	271 536,8	53 380,0	3 556,4	1 691 640,3
2006	1 083 410,7	127 233,1	482 573,3	215 348,6	56 955,9	3 936,3	1 969 457,9
2007	1 288 415,0	188 125,2	577 822,1	280 310,0	122 211,9	5 240,2	2 462 124,4
2008	1 587 553,7	250 625,6	809 495,7	367 584,6	202 526,6	10 557,0	3 228 343,2
2009	1 837 063,6	298 521,9	1 021 928,7	399 871,7	244 821,2	9 212,1	3 811 419,2
2010	2 246 758,6	267 549,2	1 163 198,5	415 343,7	226 285,1	31 787,2	4 350 922,3
2011	2 403 554,1	293 352,7	1 201 383,2	458 137,8	232 983,7	30 895,3	4 620 306,8
2012	2 655 896,1	309 581,1	1 082 000,1	642 267,2	255 797,7	46 869,9	4 992 412,1
2013	2 972 325,3	371 132,1	1 370 006,3	661 594,7	262 607,4	53 228,6	5 690 894,4
2014	3 320 331,3	423 362,6	1 611 154,8	630 415,5	269 536,3	57 027,9	6 311 828,4

المصدر:من إعداد الباحثة بناء على (أنظر الملحق 1):

-**Les Comptes économique de 2000 à 2014**, Rapport n° 709, Alger, 2015, p21. ONS,

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) أن الإستثمارات المحلية في ارتفاع مستمر حيث كانت سنة 2001 بمبلغ قدر بـ 462,6 965 مليون دج، إلى أن أصبح بمبلغ 828,4 311 6 مليون دج سنة 2014.

فيمكن إرجاع سبب هذا الإرتفاع إلى صدور قانون تطوير الإستثمارات لسنة 2001، وما تبعه من قوانين مكملة، إذ تم على إثره استحداث المؤسسات القائمة على توفير بيئة استثمارية تحفز المستثمرين المحليين على زيادة أنشطتهم[1].

[1] رحيم حسين ومحمد عبادي، **أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات في العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، جامعة برج بوعريريج وجامعة المسيلة، الجزائر،2013، ص 433.

وفي إطار هذا الإرتفاع نجد بأن الدولة قد ساعدت في تعزيز الإنفاق العمومي من أجل تحفيز الإستثمار المحلي وخلق فرص للنشاط الإقتصادي في عدة قطاعات أهمها قطاع مباني وأشغال عمومية وهذا ماهو مبين من خلال الجدول، حيث شهدت الفترة محل الدراسة تطورا لا بأس به في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تهيئة الطرقات ولعل أكبر دليل على هذا الطريق السيار شرق غرب الرابط الجزائر العاصمة بتمنراست والذي يعتبر من أضخم المشروعات التي قامت به الجزائر وهذا إن دل على شيء إنما هو يدل على أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل النهوض باقتصادها نحو الأمام.

ولكن رغم هذا الإنجاز إلا أنه لايمكن القول بأنها قد حققت تطورا لأن هذه الفترة تعتبر قصيرة إلى حد ما، وكذلك معظم الإنفاقات العامة كانت موجهة للجانب الإجتماعي أي خدمة المجتمع في الدرجة الأولى وإهمالهم نوعا ما للجانب الإقتصادي.

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة2001-2014

حتى تؤثر الجزائر على إقتصادها الوطني لابد لها من دراسة سياستها المالية والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، وهذا فعلا ماقامت به لانتهاجها سياسة التوسع خلال الفترة محل الدراسة من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض كل من النفقات العامة والإيرادات العامة و تحليل التطورات التي مرت بها خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتطورها خلال الفترة 2001-2014

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيفات النفقات العامة في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تطور حجم النفقات في الفترة محل الدراسة.

أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين، وهما:

1. نفقات التسيير Budget de Fonctionnement:

يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب...الخ. هذا النوع أساسا موجه لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب

الدوائر الوزارية في الميزانية العامة[1]. وتنقسم نفقات التسيير إلى 4 أبواب وكل باب يتضمن فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم 99 فصلا، وتتمثل هذه الأبواب في:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات[2].

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

ويحتوي هذا العنوان على الإعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية مثل: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمجلس الدستوري.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتتمثل في النفقات اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والمعدات والعتاد[3].

الباب الرابع: التدخلات العمومية

ويتكون هذا الباب من التدخلات العمومية والإدارية، الأنشطة الدولية وكذلك النشاط التربوي والثقافي[4] .

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أمام الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع[5].

ونجد أن كل نفقات التسيير تندرج ضمن الجدول (ب) الملحق بقانون المالية، كمايلي:

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 66.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2011، ص 32.

[3] بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2011/2010، ص 29.

[4] علي زغدود، مرجع سابق، ص 33.

[5] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 67.

الجدول رقم (3-2): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دينار جزائري)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية.....	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....	24.260.117.000
وزارة المجاهدين.....	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.864.000
وزارة الإتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....	270.742.003.000
وزارة الثقافة.....	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي.....	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة.....	470.696.623.000
المجموع العام.....	**4.714.452.366.000**

المصدر: القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية العدد 68.

2. نفقات التجهيز Budget de l'équipement

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الإستثمار أو التجهيز توزع حسب الخطة الإئتمانية السنوية للدولة وحسب قطاعات النشاطات المختلفة، وتتفرع إلى 3 أبواب[1]:

الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الرأسمالية الأخرى.

وتفتح هذه الإعتمادات الموجهة لتغطية النفقات الإستثمارية، التي تعتمدها الدولة سنويا، وهي تمثل مساهمة الميزانية العامة في التراكم[2].

ونجد أن نفقات التجهيز تندرج ضمن الجدول (ج)، الملحق بقانون المالية كمايلي:

الجدول رقم (3-3):توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات **الوحدة :آلاف دينار جزائري**

القطاعات	رخص البرامج	إعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.000	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.135.500	29.347.000
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للإستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الإقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
إحتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.000**	**2.941.714.210**

المصدر:القانون رقم 13-08، مرجع سابق.

[1] بوبقرة الشيخ، مرجع سابق، ص 30.

[2] بن نوار بومدين، مرجع سابق، ص31.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

تميزت السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وبذلك ارتفاع معدلاته، ويرتبط هذا بالتطورات التي شهدتها الساحة الإقتصادية، السياسية وكذلك الإجتماعية التي مرت بها الجزائر.

ويمكن إبراز هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات الكلية
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	
2001	798,6	**60,45**	522,4	**39,55**	1321
2002	795,6	**58,05**	575,0	**41,95**	1 370,6
2003	1 122,8	**66,43**	567,4	**33,57**	1 690,2
2004	1 251,8	**66,14**	640,7	**33,86**	1 892,5
2005	1 291,9	**65,05**	694,0	**34,95**	1 985,9
2006	1 437,9	**58,62**	1 015,1	**41,38**	2453
2007	1 673,9	**53,84**	1 434,8	**46,16**	3108,7
2008	2 217,7	**52,91**	1 973,3	**47,09**	4191
2009	2 293,5	**54,42**	1 920,9	**45,58**	4 214,4
2010	2 658,0	**59,52**	1 807,9	**40,48**	4 465,9
2011	3 879,2	**66,27**	1 974,4	**33,73**	5 853,6
2012	4 782,6	**67,76**	2 275,5	**32,24**	7 058,1
2013	4 131,5	**68,58**	1 892,6	**31,42**	6 024,1
2014	4 486,3	**64,27**	2 493,8	**35,73**	6 980,1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على (أنظر الملحق 2):

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2005, P 82 .
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2009, P 99 .
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014, p 71 .

1. تحليل تطور نفقات التسيير:

نلاحظ من خلال الجدول (3-3) أنه هناك إرتفاع في نفقات التسيير، حيث نجدها سنة 2001 بمبلغ 798,6 مليار دج ثم انخفضت بنسبة قليلة جدا سنة 2002 حيث قدرت بـ 795,6 مليار دج ثم بدأت بالإرتفاع سنة 2003 وأصبحت بمبلغ قدره 1122,8 مليار دج لتستمر حتى سنة 2012 بمبلغ 4782,6 مليار دج، وفي سنة 2013 شهدت نوعا ما من الإنخفاض وبلغت 4131,5 مليار دج ثم عاودت الإرتفاع في سنة 2014 وأصبحت 4486,3 مليار دج.

ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى أن هذه الفترة شهدت مراجعة للأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية، إضافة إلى فتح مناصب جديدة للشغل.

2. تحليل تطور نفقات التجهيز:

كذلك هو الحال بالنسبة لنفقات التجهيز، فقد شهدت إرتفاعا كبيرا حيث قدر مبلغها في سنة 2001 بـ 522,4 مليار دج لتستمر بعد هذا في الإرتفاع حتى أصبحت سنة 2009 بمبلغ 1920,9 مليار دج، بعد هذا عانت من تذبذب خلال سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 فنجدها ترتفع وتنخفض، وفي سنة 2014 إرتفعت وأصبحت بذلك 2493,8 مليار دج.

ويرجع السبب في هذا برامج الإنعاش الإقتصادي والإصلاحات التي شهدتها الدولة خلال هذه الفترة، حيث تبنت خلالها سياسة إنفاقية توسعية كل هذا من أجل تشجيع الإستثمار.

كل هذه الزيادات التي عرفتها النفقات العامة كان سببها البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ولا زالت في استمرار و هذا بغرض النهوض بالإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها خلال الفترة 2001-2014

من خلال هذا المطلب سنتناول تصنيفات الإيرادات العامة في الجزائر بالإضافة إلى التطور الذي شهدته خلال الفترة محل الدراسة.

أولا: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف الإيرادات العامة في الجزائر إلى مايلي:

1. المداخيل ذات الطبيعة الضريبية وكذلك ناتج الغرامات.
2. مداخيل أملاك الدولة.

3. مقابل الخدمات المؤداة والأتاوى.
4. المساعدات والهبات والوصايا.
5. تسديد رأس مال القروض والتسبيقات التي توافق عليها الدولة على الميزانية العامة والفوائد المرتبطة بذلك.
6. الإيرادات المختلفة للميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
8. الحصص المستحقة للدولة في فوائد مؤسسات القطاع العام والمحصلة وفقا للشروط المحددة في التشريع الجاري به العمل[1].

وتقسم الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة في:

أ- **الموارد العادية**، وتتمثل في:

- **الإيرادات الجبائية**، وتتمثل في: حواصل الضرائب المباشرة، حواصل التسجيل والطابع، حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)، حواصل الضرائب غير المباشرة، وحواصل الجمارك.
- **الإيرادات العادية**، وهي : حاصل دخل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية، والإيرادات النظامية.
- **الإيرادات الأخرى**.

ب- **الجباية البترولية**، والتي تعتبر أهم إيراد لكونها تخص قطاع المحروقات والذي تركز عليه الجزائر في بناء إقتصادها.

ونجد أن كل هذه الإيرادات تندرج ضمن الجدول (أ) الملحق بقانون المالية، كمايلي:

[1] اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 89.

الجدول رقم (3-5): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

إيرادات الميزانية	المبالغ (دينار جزائري)
1- الموارد العادية	
1.1 الإيرادات الجبائية:	
001 -201 - حواصل الضرائب المباشرة	866.120.000
002 -201 - حواصل التسجيل والطابع.....	59.300.000
003 -201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	510.720.000
004 -201 - حواصل الضرائب غير المباشرة	3.000.000
005 -201 - حواصل الجمارك	485.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.267.450.000**
2.1 الإيرادات العادية:	
006 -201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
007 -201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
008 -201 - الإيرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي (2)	**85.000.000**
3.1 الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي (3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2-الجباية البترولية:	
011 -201 - الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

المصدر:القانون رقم 13-08، مرجع سابق.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

هنا سنتطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وهذا مايبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الموارد العادية		الجباية البترولية		الإيرادات الكلية
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	
2001	488,5	**32,79**	1 001,4	**67,21**	1 489,9
2002	595,4	**37,13**	1 007,9	**62,87**	1 603,3
2003	624,3	**31,62**	1 350,0	**68,38**	1 974,3
2004	652,5	**29,35**	1 570,7	**70,65**	2 223,2
2005	723,4	**23,52**	2 352,7	**76,48**	3 076,1
2006	840,5	**22,84**	2 799,0	**77,16**	3 639,5
2007	883,1	**23,99**	2 796,8	**76,01**	3 679,9
2008	1 101,6	**21,22**	4 088,6	**78,78**	5 190,2
2009	1 259,4	**34,30**	2 412,7	**65,7**	3 672,1
2010	1 487,8	**33,87**	2 905,0	**66,13**	4 392,8
2011	1 810,4	**31,27**	3 979,7	**68,73**	5 790,1
2012	2 155,0	**33,99**	4 184,3	**66,01**	6 339,3
2013	2 279,4	**38,26**	3 678,1	**61,74**	5 957,5
2014	2 330,6	**40,75**	3 388,3	**59,25**	5 718,9

المصدر : من إعداد الباحثة، بناء على (أنظر الملحق 2) :

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2005, P 82.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2009, P 99 .
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014, P 71 .

1. تحليل تطور الموارد العادية:

من خلال الجدول(3-5) نلاحظ أن الموارد العادية في ارتفاع مستمر حيث إنتقلت من 488,5 سنة 2001 إلى 2330,6 مليار دج سنة 2014.

ويرجع سبب هذا إلى : إرتفاع الضرائب، و كذلك الإجراءات التي إتخذتها الدولة للحد من التهرب الضريبي.

2. تحليل تطور الإيرادات الجبائية:

تعتبر الإيرادات الجبائية مصدرا هاما في رفع إيرادات الدولة وهذا لارتباطها بقطاع المحروقات حيث شهدت هي الأخرى إرتفاعا ففي سنة 2001 قدرت بـ 1001,4 مليار دج ثم بقيت ترتفع حتى أصبحت 4088,6 مليار دج سنة 2008، ثم إنخفضت سنة 2009 وقدرت بـ 2412,7 مليار دج وارتفعت من جديد حتى وصلت 4184,3 مليار دج سنة 2012، بعد ذلك شهدت إنخفاضا خلال سنتي 2013 و 2014.

فسبب الإرتفاع في السنوات الأولى يعود إلى إنتعاش سوق النفط وارتفاع أسعار المحروقات، وفي سنة 2009 انخفضت بسبب الأزمة المالية الإقتصادية العالمية. ولكن رغم هذا الإنخفاض إلا أن الإيرادات الجبائية تساهم بالكثير في الإيرادات الكلية.

المبحث الثالث: الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية في مجال الإستثمار المحلي

من أجل النهوض بالإستثمار لابد من الدولة اتخاد مجموعة من الإجراءات، وهذا فعلا ما قامت به الجزائر من خلال إعتمادها على السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية. حيث لجأت إلى منح تحفيزات للأشخاص الراغبين في الإستثمار من أجل تشجيعهم على وضع أموالهم في مشاريع إقتصادية، كما قامت بوضع قوانين تخص الإستثمار وتتضمن التحفيزات المقدمة ونذكر من بين هذه القوانين لأمر رقم 03-01 المؤرخ في20 أوت 2001. بالإضافة إلى ذلك، ففي سنة 2001 وضعت الجزائر مبالغ لتحسين المناخ الإستثماري واندرج ذلك في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2004-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014. وللتعرف أكثر على كل هذا قمنا بالتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : إجراءات السياسة الضريبية في مجال الإستثمار المحلي

في هذا المطلب سوف يتم تناول كل من الإمتيازات الممنوحة ضمن قوانين الإستثمار خلال الفترة 2001-2014، كما سيتم تقييم السياسة الضريبية في الجزائر وكذلك معوقاتها.

أولا: الإمتيازات الضريبية الممنوحة من خلال قوانين الإستثمار خلال الفترة 2001-2014

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الإمتيازات الضريبية التي جاء بها الأمر رقم 01-03

المؤرخ في 20 أوت 2001، وقانون الإستثمار رقم 06-08 المعدل والمتمم لقانون الإستثمار رقم 03-01.

1. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 (قانون تطوير الإستثمار):

جاء هذا القانون كبديل عن قانون الإستثمار 93-12 الذي شهد بعض النقائص، كل هذا من أجل تشجيع الإستثمارات المحلية.

ويضم هذا القانون نظامين، تمنح على أساسهما الإمتيازات.

أ- النظام العام:

فزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الإستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 من الإمتيازات كما تم تعديلها بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية سنة 2006، وهي كما يلي :

- **بعنوان إنجازها :**

وتستفيد الإستثمارات هنا بمجموعة من المزايا، والتي تتمثل في :

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

- **بعنوان الإستغلال :**

تستفيد الإستثمارات هنا ولمدة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من المزايا التالية :

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني[1].

ب- النظام الإستثنائي:

تستفيد الإستثمارات التالية من مزايا خاصة :

- الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .
- الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة[2].

والمجلس الوطني للإستثمار هو الذي يحدد المناطق والإستثمارات المذكورة أعلاه، وتستفيد الإستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا التالية :

✓ **بعنوان إنجاز الإستثمار :**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

✓ **بعنوان مباشرة الإستغلال :**

بعد معاينة مباشرة الإستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، نجد أن الإستثمارات تستفيد من المزايا التالية :

- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

[1] المادة 9 (معدلة) من قانون الإستثمار سنة 2007.

[2] المادة 10 من الأمر رقم 01-03 في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الإستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك[1].

حسب المادة 12 مكرر تستفيد الإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الإستثمارات.

تحدد الإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للإستثمار. وتستفيد هذه الإستثمارات من مجموعة من المزايا حسب المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 06-08:

✓ **مرحلة الإنجاز**، لمدة أقصاها خمس (5) سنوات :

- إعفاء و/أو خلوص(تخفيض) الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الإستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

✓ **مرحلة الإستغلال** :

ولمدة أقصاها عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ معاينة الشروع في الإستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر . حيث تستفيد الإستثمارات بالمزايا التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني[2].

[1] المادة 11 (معدلة)من قانون الإستثمار سنة 2007.

[2] المادة 12 مكرر 1من قانون الإستثمار سنة 2007.

2. قانون الإستثمار رقم 06-08 المعدل والمتمم لقانون الإستثمار رقم 01-03:

وفقا لقانون الإستثمار رقم 06-08 فإن الإستثمارات تستفيد من الإمتيازات التالية[1] :

أ- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة والمستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

ب- مرحلة الإستغلال:

بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، ولمدة ثلاث (3) سنوات.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا:تقييم السياسة الضريبية في الجزائر

إن مجموعة التحفيزات الضريبية التي أقرتها السلطات لم تكن فقط غير ذات جدوى في تشجيع الإستثمار، لكنها أثرت سلبا على إيرادات الخزينة العمومية، حيث أن سياسة التوسع في منح الإعفاءات المؤقتة ذات أثر سلبي على الخزينة العامة، وهو ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره حول تعبئة الإيرادات العامة في الدول النامية، ومن بين أهم ما جاء في التقرير حول التوسع في منح الإعفاءات والتخفيضات المؤقتة مايلي[2]:

1. مالم تمنح الإعفاءات لفترات طويلة جدا فإن المستثمرين سيشككون في مصداقيتها، فإنها تجذب أكثر ما تجذب الشركات التي تتمتع بالقدر الأكبر من حرية الحركة والتي ربما تعود بأقل فائدة

[1] المادة 7 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15جويلية2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2011 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47.

[2] عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف1-، الجزائر، 2014/2013، ص- ص 205- 206.

على النظام الإقتصادي (مثل الشركات العاملة في المنسوجات وتجميع السلع المستخدمة في الصناعات التحويلية الخفيفة).

2. عندما تمنح الحكومة إعفاءات ضريبية مؤقتة، فإنها تدلل إلى حد ما على أنها ليست جديرة بالثقة في المسائل الضريبية. وإن لم يكن ذلك هو السبب وراء الإعفاء، فإن الشركات التي تنوي مواصلة نشاطها بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي المؤقت (والمفترض أن هذا هو نوع الشركات الذي تهدف السياسة الضريبية إلى اجتذابه) سوف تجد من الأفضل لو أن الحكومة تعهدت بفرض معدل ضريبي منخفض وثابت لأن القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية في هذه الحالة ستكون أقل عنها في حالة منح إعفاء ضريبي مؤقت.
3. يبدو أن شركات عديدة تنجذب إلى هذه الإعفاءات الضريبية المؤقتة لأنها لن تضطر إلى التعامل مع فساد نظم الإدارة الضريبية أو عدم كفاءتها. وبالتالي فإن منح هذه الإعفاءات قد يشير في حد ذاته إل فساد الإدارة الضريبية أو عدم كفاءتها ويصرف الإنتباه عن ضرورة معالجة هذه المشكلات الأساسية.
4. هذه الإعفاءات يمكن إساءة إستغلالها وتؤدي بالتالي إلى إنخفاض الإيرادات الضريبية نظرا لأنها تعطي حافزا قويا لأصحاب المشروعات لاستخدام ترتيبات مالية في تحويل الأرباح الخاضعة للضريبة إلى المشروعات التي تتمتع بإعفاءات ضريبية مؤقتة، ومهما بلغ ذكاء القوانين المعدة لمواجهة هذه المخاطر، تشير التجارب السابقة إلى أن الشركات سوف تثبت مهارتها في إيجاد وسائل للإلتفاف حولها. فحتى أكثر نظم الإدارة الضريبية تطورا تجد صعوبة بالغة في التعامل مع الشركات التي تسيء استغلال هذه الإعفاءات.

ثالثا:معوقات السياسة الضريبية في الجزائر

تعزى عدم فعالية السياسة الضريبية في الجزائر إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية ترتبط بكل من الإدارة والتشريع الضريبيين ووعي المكلفين، في حين إتساع حجم الإقتصاد الموازي وتفشي ظاهرة الفساد الضريبي من أهم العوامل الخارجية.

1. **المعوقات الداخلية**، وتتمثل في:

أ- كفاءة الإدارة الضريبية:

إن عدم وجود موظفون مؤهلون وذو كفاءة من المعوقات المؤثرة على النظام الضريبي.

ب- إستقرار التشريع الجبائي:

إن عدم إستقرار التشريع الجبائي يعد من أهم العوامل التي أثرت سلبا على فعالية النظام الضريبي.

ت- درجة الوعي الضريبي:

إن ارتفاع درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين من شأنه تعظيم الإيرادات الضريبية، سواء عن طريق تقليل تكاليف التحصيل أو إنخفاض حجم التهرب الضريبي.

2. المعوقات الخارجية، وهي:

أ- إتساع حجم الإقتصاد الموازي (إقتصاد الظل):

ويرجع سبب إتساع حجم إقتصاد الظل إلى عدة أسباب، نذكر منها: الضرائب واشتراكات الضمان الإجتماعي، اللوائح التنظيمية، إنخفاض نوعية الخدمات العمومية المقدمة للجمهور.

ب- تفشي ظاهرة الفساد الضريبي:

هناك مصطلحات عدة يمكن أن نطلقها على الفساد وهي: إنتشار الرشوة، الإبتزاز، إستغلال النفوذ، المحسوبية، الغش... فالفساد يعتبر جريمة يرتكبها الموظفون سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وله عواقب وخيمة كخسارة المدخرات الوطنية...، ويعتبر الفساد الضريبي أحد أشكال الفساد المالي الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب دافعي الضرائب النزهاء من جهة، وعلى حساب الإيرادات الضريبية الموجهة لتمويل الإنفاق من جهة أخرى[1].

المطلب الثاني : إجراءات السياسة الإنفاقية في مجال الإستثمار المحلي

من خلال هذا المطلب سوف يتم تناول البرامج التنموية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 والمتمثلة في برامج الإنعاش الإقتصادي، وكذلك انعكاسات هذه البرامج على المناخ الإستثماري.

أولا: برامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014

سعت الجزائر لتحسين مناخها الإستثماري من أجل تشجيع الإستثمار المحلي فخصصت بذلك مبلغ هائلة على برامج تنموية، والتي جاءت على ثلاث مراحل وهي : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2004-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

[1] عفيف عبد الحميد، مرجع سابق، ص، ص 244،255.

1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الإقتصاد بهدف تدعيم النمو الإقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة إقتصادية يعمل على :

- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل.
- تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة.
- تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة.
- المساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد، واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية[1].

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3-7) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

الوحدة : مليار دينار جزائري

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "%"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1%
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,5	65 ,4	12,4%
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100%

المصدر : نبيل بوفليح و طورشي محمد، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014 ، ص 3.

نلاحظ من الجدول (3-7) أن أكبر مبلغ خصص للقطاع الأول وهو قطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية، حيث استفاد بما مقداره 210,5 مليار دج بنسبة 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص :إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2012-2013، ص 354.

ككل، ويدل هذا على إصرار الدولة على تجاوز العجز الحاصل في هذا القطاع نتيجة الأزمة التي شهدها البلد منذ سنة 1986م والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في التسعينيات من القرن الماضي، ثم يليه قطاع تنمية محلية وبشرية بمقدار 204,2 مليار دج مايعادل38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد هذا بالأمر الجيد لكونه يساعد في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ يقدر بـ 65,4 مليار دج بنسبة 12,4% ويليه في المرتبة الرابعة والأخيرة قطاع دعم الإصلاحات بمبلغ 45 مليار دج تقابله نسبة 8,6%.

أ- مضمون البرنامج الموجه إلى الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

لقد رصدت له الحكومة الجزائرية في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مبلغا قدره 210,5 مليار دينار، وهو مشكل من ثلاث جوانب موزعة على القطاعات كالتالي :

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دينار جزائري.
- السكن والعمران بقيمة 35,6 مليار دينار جزائري.
- تنمية وتنشيط المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دينار جزائري[1].

[1] أرياله محمد، مرجع سابق، ص 113.

جدول رقم (3-8) : القطاعات المستفيدة من برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة : مليار دينار جزائرى

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1) تجهيزات الهياكل	60,5	53	29,4	-	142,9
1.1) منشآت الري	5,4	15,8	10,1	-	31,3
2.1) منشآت السكة الحديدية	9,7	28,9	16,0	-	54,6
3.1) أشغال عمومية	33,7	8,3	3,3	-	45,3
1.3.1) منشآت الطرق	24,5	5,8	0,6	-	30,9
2.3.1) منشآت بحرية موانئ	7	1,5	-	-	8,5
3.3.1) منشآت الطيران	2,2	1	2,7	-	5,9
4.1)إتصالات	10	-	-	-	10
5.1) تهيئة مدينة بوقزول	1,7	-	-		1,7
2) تنمية المناطق الريفية	13,1	13,2	5,7	-	32
1.2) فلاحة	1,7	3,2	4,2	-	9,1
2.2) بيئة	3,6	1	1,5	-	6,1
3.2) طاقة	7,8	9	-	-	16,8
3) السكن والعمران	27,1	4	2,5	2,0	35,6
1.3) السكن الحضري والريفي	25,1	-	-	-	25,1
2.3) تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2,5	2,0	10,5
المجموع	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5

المصدر : أريالله محمد، **دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011/2010، ص 113.

نلاحظ من خلال الجدول (3-8) أن تجهيزات الهياكل إستحوذت على أكبر نصيب من المبلغ المخصص لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، بمقدار 142,9 مليار دج خصص منه ما مقداره 31,3 مليار دج لمنشآت الري، و 45,6 مليار دج لمنشآت السكة الحديدية، كما خصص مبلغ 32 مليار دج لتنمية المناطق الريفية و 35,6 مليار دج للسكن والعمران.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004، وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية[1].

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 197.

ب- البرنامج الموجه للتنمية المحلية والتنمية البشرية:

رصدت الدولة لهذا البرنامج غلافا ماليا يقدر بـ 200 مليار دج، وتوزع على ثلاث برامج فرعية، وهي :

- **التنمية المحلية :**

يهدف هذا البرنامج إلى التكفل بالأشغال المحلية من عدة جوانب، وبالأساس تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، كما يعمل على إنجاز المخططات البلدية للتنمية، وهي موجهة بالأساس إلى التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والنشاطات بين مناطق التراب الوطني. كما يعمل هذا البرنامج على صيانة الطرقات (الولائية والبلدية) والتزويد بالماء الصالح للشرب وإنجاز البنى التحتية الخاصة بالإتصال والهدف من هذه المشاريع كلها هو العمل على استقرار السكان وتحسين الخدمات المقدمة. ويعمل هذا البرنامج كذلك على الإستجابة للحاجيات الملموسة معبرا عنها بالمشاريع التي ترمي إلى تحقيق تنمية مستدامة على الصعيد المحلي والإقليمي[1]، والجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية :

جدول رقم (3-9) : القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13,0	16,0	/	33,5
الري	4,7	7 ,4	1,5	/	13,6
البيئة	1,5	2,0	2,0	/	5,5
البريد والمواصلات	/	8,5	6,0	/	14,5
أشغال عمومية	13,0	/	/	/	13,0
منشآت إدارية	5,7	6,0	5,2	/	16,9
المجموع	28,9	36,9	31,2	0	97,0

المصدر : بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر-، الجزائر، 2010/2009، ص199.

نلاحظ من خلال الجدول (3-9) أن قطاع المخططات البلدية للتنمية يعتلي الصدارة بما قدره 33,5 مليار دج يليه قطاع منشآت إدارية بـ 16,9 مليار دج، ثم قطاع البريد والمواصلات بـ 14,5 مليار دج بعدها قطاع الري بمبلغ قدره 13,6 مليار دج كذلك قطاع الأشغال العمومية إستفاد من مبلغ قدره 13 مليار دج، وفي الأخير قطاع البيئة بـ 5,5 مليار دج.

[1] أرياله محمد، مرجع سابق، ص-ص114-115.

- **التشغيل والحماية الإجتماعية :**

تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج لهذا البرنامج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين بتكلفة قدرها 7 ملايير دج.

أما عن النشاط الإجتماعي فيتعلق الأمر بـ :

- ✓ نشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا بقيمة 3ملايير دج.
- ✓ إعادة الإعتبار للمؤسسات المتخصصة بقيمة 3ملايير دج.
- ✓ إكتساب500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة بقيمة 0,7 مليار دج.
- ✓ تأطير سوق العمل بقيمة 3ملايير دج[1].

والجدول التالي يبين مجالات برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية :

جدول رقم (3-10) : مجالات برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات / المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل والقرض	1,15	2,65	3,5	2,0	9,3
الحماية الإجتماعية	2,35	3,35	1,0	1,0	7,7
المجموع	3,5	6,0	4,5	3,0	17,0

المصدر : بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر-، الجزائر، 2010/2009، ص199.

من خلال الجدول (3-10) نلاحظ أن مجال التشغيل والقرض بالمرتبة الأولى بمبلغ 9,3 مليار دج، ثم من ورائه مجال الحماية الإجتماعية بـ 7,7 مليار دج، مما يدل على أن الدولة أعطت الأهمية الكبرى للمجال الأول كل هذا من أجل الحد نوعا ما من البطالة وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 347.

- **التنمية البشرية :**

يقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بـ 90,3 مليار دج. ويوزع هذا البرنامج على الشكل التالي :

- ✓ قطاع التربية الوطنية خصص له مبلغ 27 مليار دج، وهو يخص الإستدراك الدراسي في المناطق الريفية وذات الكثافة الديمغرافية وتهيئة وتحسين المؤسسات بها.
- ✓ قطاع التكوين المهني والمبلغ المخصص له يقدر بـ 9,5 مليار دج.
- ✓ قطاع التعليم العالي المبلغ المخصص هو 18,9 مليار دج، ويدخل في هذا المبلغ عدة أشياء، منها تحسين ظروف معيشة المجموعات الجامعية وظروف عملها وذلك عن طريق زيادة إنجاز الهياكل القاعدية.
- ✓ في مجال برامج البحث العلمي فالمبلغ المخصص هو 12,38 مليار دج، وهو موجه إلى تطوير التكنولوجيا ذات المستوى العالي.
- ✓ قطاع الصحة إستفاد من مبلغ قدره 14,7 مليار دج، وهو موجه إلى تحسين هياكل العلاج وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.
- ✓ إستفادت قطاعات الشباب والرياضة وقطاع الثقافة والإتصال وقطاع الشؤون الدينية من غلاف مالي قدره 7,8 مليار دج يوزع على هذه القطاعات بالترتيب 4 مليار دج، 2,3 مليار دج، 1,5 مليار دج.

ت- مضمون برنامج قطاع الفلاحة والصيد البحري:

يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الإمتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم، ورصد هذا البرنامج ماقيمته65,4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين.

- **البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي :**

خصص له مبلغ 55,9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000.

- **البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري :**

خصص له ماقيمته 9,5 مليار دج والهدف هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

ث- مضمون برنامج قطاع دعم الإصلاحات:

خصص له مبلغ قدره 45 مليار دج، شملت هذه الإصلاحات الضريبية والمالية وكذلك وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية[1].

2. برنامج دعم النمو 2005 – 2009:

يعتبر برنامج دعم النمو إنعكاس لسياسة إقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الإقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الإستثمارات المحلية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إستحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية :

- تحفيز الإستثمار ورفع كفاءة الإقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الإقتصادي.
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تعزيز الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص[2].

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر بـ 4202,7 مليار دج، وتم تقسيمه إلى خمس برامج فرعية .

ويمكن توضيح كل هذا من خلال الجدول التالي :

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 201.

[2] علام عثمان، مرجع سابق، ص 6.

جدول رقم (3-11) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية (%)
1) برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**1908,5**	**45,5%**
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399,5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز.	192,5	
- باقي القطاعات.	311,5	
2) برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	**1703,1**	**40,5%**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3) برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**337,2**	**8%**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات ت الصغيرة والمتوسطة.	7,2	
4) برنامج تطوير الخدمة العمومية :	**203,2**	**4,8%**
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.	16,3	
5) برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال	**50**	**1,2%**

المصدر : نبيل بوفليح و طورشي محمد، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014 ، ص- ص 4 - 5.

من خلال الجدول (3-11) نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يعتلي الصدارة بنسبة 45,5% من إجمالي البرنامج، يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40,5% ثم برنامج دعم التنمية الإقتصادية بـ 8%، وبرنامج تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4,8% وفي الأخير برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام بـ 1,2%.

3. برنامج توطيد النمو 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين :

أ- إستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار(9700 مليار دج).
ب- تخصيص مبلغ 156 مليار دولار (1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت في :

- المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر بـ 10122 مليار دج، بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن.
- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر بـ 6448 مليار دج.
- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج .
- المحور المتعلق بالتنمية الإقتصادية وقد إستحوذ على ميزانية قدرت بـ 1566 مليار دج.
- المحور المتعلق بمكافحة البطالة وقدرت قيمته بـ 360 مليار دج، موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني.
- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال وقد خصص له مبلغ250 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي[1].

والجدول التالي يختصر التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014 :

جدول رقم (3-12) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

الوحدة : مليار دينار جزائري

القطاع	حجم الإعتمادات	النسبة (%)
التنمية البشرية	10 122	49,5%
تطوير البنية التحتية	6 448	31,5%
تحسين الخدمة العمومية	1 666	8,1%
التنمية الإقتصادية	1 566	7,6%
الحد من البطالة	360	1,7%
البحث العلمي	250	1,6%
المجموع	20 412	100%

المصدر : علام عثمان، واقع **المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول : العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر، أيام 25-28 جانفي2015، ص8.

نلاحظ من الجدول (3-12) أن قطاع التنمية البشرية يعتلي الصدارة بنسبة 49,5% من المبلغ

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص : تسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2014/2013، ص 67.

الإجمالي وهذا ما يقابله 10122 مليار دج، بعدها يأتي في المرتبة الثانية قطاع تطوير البنية التحتية بـ 6448 مليار دج، ثم قطاع تحسين الخدمة العمومية بمبلغ 1666مليار دج وقطاع التنمية الإقتصادية بـ 1566 مليار دج، بعد هذا يأتي قطاع الحد من البطالة بمبلغ يقدر بـ 360 مليار دج ثم في الأخير قطاع البحث العلمي بـ 250 مليار دج.

ثانيا: إنعكاسات برامج الإنعاش الإقتصادي على المناخ الإستثمار

ساهم مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5,5% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي، وهذا مايبرز حجم الإزدهار الإقتصادي، كذلك هو الحال بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث ساهم هو أيضا في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,6% خلال الفترة أي بنسبة أكبر من البرنامج السابق، وهذا مايؤكد إستمرارية تحسن النشاط الإقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج[1].

وقد أقر رئيس الجمهورية في 17 أفريل 2005 برنامجا لدعم تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بمبلغ 250 مليار دينار، حيث غطى برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من % 80 من تراب الوطن، وهي كل من أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، الوادي، بسكرة، إليزي، تندوف، غرداية، وهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق عن طريق بناء المنازل، وتزويد السكان بمياه الشرب. أما برنامج تنمية الهضاب العليا فقد تضمن العديد من المشاريع التي تخص مجموعة من الولايات الداخلية منها: برج بوعريريج، باتنة، الجلفة، سطيف، خنشلة، ومن شأن هذا البرنامج فك العزلة عن هذه المناطق وتوفير المرافق والغاز الطبيعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الفلاحية.

وبالتالي إهتم هذا البرنامج بتحسين مناخ الاستثمار من خلال مجالات الإنفاق، ومن خلال ترقية الإستثمار وضبطه (المراجعات التشريعية والتنظيمية التي تم إجراؤها والواجب إستكمالها)، وتسوية مسألة العقار وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-119 الصادر في 23 أفريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، مكافحة الإقتصاد غير الرسمي لأن تطوير الإستثمار يتطلب إحترام جميع قواعد الشفافية والقوانين والتنظيمات، عصرنة المنظومة المالية[2].

وبالنسبة لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 فلقد ظهر ذلك جليا من خلال :

[1] طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 67.

[2] أرياله محمد، مرجع سابق، ص 119.

1. تحسن التعليم بمختلف أطواره، والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

2. توسع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسن إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

3. دعم تنمية الإقتصاد الوطني وكان هذا من خلال، دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة فتم إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية[1].

شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم إحترام مواعيد و آجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا مايدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الإقتصادي[2].

[1] زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل والإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 98.

[2] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 225.

خلاصة الفصل:

هذا الفصل عبارة عن توضيح للعلاقة الموجود بين السياسة المالية والإستثمار المحلي، حيث تطرقنا من خلاله إلى تطور الإستثمار المحلي في الجزائر وكذلك الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض به عن طريق إستحداث وكالات وبرامج من أجل النهوض باقتصادها.

كما قمنا بعرض لواقع السياسة المالية وكيفية تأثير أدواتها والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة على ميزانية الدولة من خلال تحليل تطورها خلال الفترة 2001-2014.

وفي الأخير قمنا بإظهار دور السياسة المالية في توجيه وبعث الإستثمار المحلي من خلال الإصلاحات الضريبية التي جاءت بها الدولة والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين وكذلك البرامج التنموية المنتهجة خلال الفترة 2001-2014.

الخاتمة العامة

يعتبر الإستثمار المحلي عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث يساعد في الرفع من القدرات الإنتاجية والتخفيض من معدلات البطالة، ونظرا للدور الذي يقوم به الإستثمار المحلي تسعى مختلف الدول إلى تشجيعه وتطويره من خلال إتباع سياسات إقتصادية مناسبة تعمل على توفير مناخ إستثماري ملائم. والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى النهوض باقتصادها من خلال الإستثمار المحلي وهذا بتوجيه السياسة الإقتصادية خاصة السياسة المالية من أجل تفعيله من خلال سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، رغم هذا إلا أنها لم تحقق الهدف الأساسي المتعلق بتغيير بنيتها الإقتصادية وسبب هذا يرجع إلى كونها كانت في وقت سابق تعتمد فقط على السياسة الضريبية وتهمل السياسة الإنفاقية وهذا قبل سنة 2001 وبعدها جاءت ببرامج الإنعاش الإقتصادي من أجل المماثلة بينهما.

ولقد تعرضنا من خلال هذه الدراسة إلى دور السياسة المالية في تفعيل الإستثمار المحلي في الجزائر في خلال الفترة 2001-2014، وتم الخروج بجملة من النتائج التي على ضوئها يتم اختبار مدى صحة الفرضيات التي وضعت مسبقا، بالإضافة إلى وضع جملة من الإقتراحات والتوصيات.

1. نتائج البحث:

كان من بين أهم النتائج المتوصل لها مايلي:

- السياسة المالية لاتستطيع لوحدها تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، بل لابد من التنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى.
- تميزت النفقات العامة خلال فترة الدراسة بارتفاع كبير على غرار الإيرادات العامة، فأصبحت بذلك هذه الأخيرة عاجزة على ملاحقة النفقات العامة مما أدى إلى تسجيل عجز بالموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة.
- بذلت الجزائر في إطار تشجيع الإستثمار المحلي مجهودات كثيرة تمثلت من خلال سن قوانين وتشريعات محفزة للإستثمار المحلي كما قامت بإنشاء مؤسسات لهذا الغرض من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، زيادة على هذا وضعت مبالغ طائلة في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي.
- بالرغم مما قدمته الجزائر من تحفيزات جبائية وضريبية منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا إلا أنها شهدت عزوفا من قبل الأشخاص وهذا راجع لعدة أسباب، نذكر منها البيروقراطية والمحسوبية.
- من الصعب القول بأن برنامج الإنعاش الإقتصادي ساعد في تهيئة المناخ الإستثماري خلال فترة الدراسة رغم ما نتج عنه، لأن مثل هذه البرامج تحتاج إلى فترات طويلة من أجل الحكم عليها.

2. نتائج إختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى ، والتي افترضنا من خلالها أن السياسة المالية تؤدي دورا كبيرا تفعيل الإستثمار المحلي.

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا من خلال نتائج الدراسة في الفصل الثالث، تبين لنا من أن السياسة المالية تؤدي كبيرا في تفعيل الإستثمار المحلي، وهذا من خلال أدواتها والمتمثلة في أدوات سياسة الإنفاق العام و أدوات السياسة الضريبية.

- بالنسبة للفرضية الثانية، والتي افترضنا من خلالها أن السياسة المالية تؤثر على الإستثمار المحلي من خلال السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

نؤكد صحة الفرضية، حيث أن السياسة المالية لها تأثير كبير في تفعيل الإستثمار المحلي.

- بالنسبة للفرضية الثالثة، والتي افترضنا من خلالها أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة المالية والتي ساهمت في النهوض بالإستثمار المحلي.

نؤكد عدم صحة هذه الفرضية، فالتدابير التي لجأت إليها الحكومة لم تساهم في النهوض بالإستثمار المحلي.

- بالنسبة للفرضية الرابعة، والتي افترضنا من خلالها أن السياسة المالية وحدها غير كافية لتفعيل الإستثمار المحلي.

نؤكد صحة الفرضية، حيث لابد من التنسيق بين السياسة المالية والسياسات الإقتصادية الأخرى بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين أو بين أهداف ووسائل كل سياسة لوحدها.

3. التوصيات والإقتراحات:

بعد استعراضنا لمجموع النتائج المتوصل إليها، يمكننا إبداء الإقتراحات التالية:

- ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة، من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني.

- يجب على الدولة الإهتمام بالإستثمار المحلي وهذا من أجل تشجيع وتطوير المنتجات المحلية وحمايتها من المنتجات الأجنبية.
- إعادة النظر في بعض المعدلات الضريبية.

4. آفاق البحث:

بعد الوصول إلى أن السياسة المالية تؤدي دورا لا بأس به في تفعيل الإستثمار المحلي، فإن آفاق الدراسة مستقبلا ستكون عن:

- دور التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار المحلي.
- المعالجة المحاسبية للنفقات والإيرادات وفق النظام المحاسبي المالي.
- دور أجهزة الدعم الحكومي ANSEJ و ANJEM في تمويل الإستثمارات المحلية.
- الإستثمار المحلي ودوره في الحد من البطالة.
- السياسة المالية وأثرها على النمو الإقتصادي.

قائمة الملاحق

الملحق1: إحصائيات الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

21

Compte d'Accumulation de la Nation

En millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Epargne Nette	**1 481 270,8**	**1 453 140,0**	**1 494 895,4**	**2 002 980,0**	**2 512 236,3**	**3568 431,6**	**4 198 458,0**	**4 798 504,6**	**5 750 328,3**	**4 043 686,5**	**5 302 170,8**	**6 313 440,5**	**6 928 662,2**	**6 601 510,1**	**6 298 759,2**
Consommation de Fonds Fixes	267 105,1	283 956,5	301 456,9	343 119,9	402 019,8	466 143,7	496 169,9	581 997,2	648 322,3	727 701,8	743 905,60	830 763,70	899 407,4	1 050 021,3	1 269 868,2
Solde des Opérations en Capital	22 113,1	93 753,3	80 030,9	57 617,0	47 823,7	80 661,3	125 224,4	98 355,5	152 573,3	190 667,1	157 068,57	142 228,19	134 526,8	136 483,1	122 363,1
Achats Nets des ventes d'Actifs Incorporels	- 53,7	- 64,3	- 120,8	- 666,5	453,0	-141,0	-964,8	-641,1	-441,6	-1 104,3	-6 209,4	-6 448,2	-10 503,7	-12 846,5	-11 630,5
Financement de l'Accumulation Brute	**1 770 435,3**	**1 830 785,5**	**1 876 262,5**	**2 403 050,3**	**2 962 532,8**	**4115 095,8**	**4 818 887,5**	**5 478 216,3**	**6 550 782,3**	**4 960 951,1**	**6 196 935,6**	**7 279 984,2**	**7 952 092,7**	**7 775 168,0**	**7 679 360,0**
Accumulation Brute de Fonds Fixes	852 628,7	965 462,5	1 111 309,3	1 265 164,5	1 476 902,6	1691 640,3	1 969 457,9	2 462 124,4	3 228 343,2	3 811 419,1	4 350 922,4	4 620 306,8	4 992 412,0	5 690 894,4	6 311 828,4
Variation de Stocks	119 032,4	169 139,4	275 073,1	328 424,5	568 511,4	702 212,6	595 524,8	761 767,0	896 307,4	861 238,3	617 217,7	919 097,1	1 344 087,8	1 529 813,1	1 534 883,1
Capacité de Financement de la Nation	**798 774,2**	**696 183,6**	**489 880,1**	**809 461,3**	**917 118,8**	**1721 242,8**	**2 253 904,8**	**2 254 324,9**	**2 426 131,7**	**288 293,7**	**1 228 795,5**	**1 740 580,3**	**1 615 592,9**	**554 460,5**	**-167 351,5**
Variation de Patrimoine	**1 770 435,3**	**1 830 785,5**	**1 876 262,5**	**2 403 050,3**	**2 962 532,8**	**4115 095,8**	**4 818 887,5**	**5 478 216,3**	**6 550 782,3**	**4 960 951,1**	**6 196 935,6**	**7 279 984,2**	**7 952 092,7**	**7 775 168,0**	**7 679 360,0**

Composition de l'Accumulation

En millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Bâtiment et travaux publics	532 474,5	583 286,1	691 023,4	734 025,5	811 270,7	883 612,5	1 083 410,7	1 288 415,0	1 587 553,7	1 837 063,6	2 246 758,6	2 403 554,1	2 655 896,1	2 972 325,3	3 320 331,3
Services et Travaux Publics Pétroliers	66 480,0	52 317,6	53 505,2	59 708,1	58 673,5	69 622,9	127 233,1	188 125,2	250 625,6	298 521,9	267 549,2	293 352,7	309 581,1	371 132,1	423 362,6
Biens d'équipements	159 915,3	201 582,1	241 582,4	310 855,3	404 902,9	409 931,7	482 573,3	577 822,1	809 495,7	1 021 928,7	1 163 198,5	1 201 383,2	1 082 000,1	1 370 006,3	1 611 154,8
Matériels de transports	70 411,2	95 555,7	94 710,6	132 866,5	172 074,9	271 536,8	215 348,6	280 310,0	367 584,6	399 871,7	415 343,77	458 137,8	642 267,2	661 594,7	630 415,5
Services	15 751,6	27 834,0	25 502,8	21 816,4	23 119,8	53 380,0	56 955,9	122 211,9	202 526,6	244 821,2	226 285,1	232 983,7	255 797,7	262 607,4	269 536,3
Animaux et forêts	7 596,0	4 887,1	4 984,8	5 892,8	6 860,8	3 556,4	3 936,3	5 240,2	10 557,0	9 212,1	31 787,2	30 895,3	46 869,9	53 228,6	57 027,9
Accumulation brute de fonds fixes	**852 628,7**	**965 462,5**	**1 111 309,3**	**1 265 164,5**	**1 476 902,6**	**1 691 640,3**	**1 969 457,9**	**2 462 124,4**	**3 228 343,2**	**3 811 419,1**	**4 350 922,4**	**4 620 306,8**	**4 992 412**	**5 690 894,4**	**6 311 828,4**
Variation de stocks	119 032,4	169 139,4	275 073,1	328 424,5	568 511,4	702 212,6	595 524,8	761 767,0	896 307,4	861 238,3	617 217,7	919 097,1	1 344 087,8	1 529 813,1	1 534 883,1
Accumulation brute	**971 661,1**	**1 134 601,9**	**1 386 382,4**	**1 593 589,0**	**2 045 414,0**	**2 393 852,9**	**2 564 982,7**	**3 223891,4**	**4 124 650,6**	**4 672 657,4**	**4 968 140,1**	**5 539 403,9**	**6 336 499,8**	**7 220 707,5**	**7 846 711,5**

الملحق 2: تقارير البنك المركزي لسنة 2005- 2009- 2014

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**1 505,5**	**1 603,2**	**1 974,4**	**2 229,7**	**3 081,7**
Recettes des hydrocarbures*	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	123,9	26,5	448,9	623,5	1 368,8
Fonds de Régulation des Recettes net	16,9	26,5	292,9	153,2	1 121,0
Recettes hors-hydrocarbures	488,5	595,1	624,3	652,5	723,4
Recettes fiscales	398,2	482,9	524,9	580,4	642,2
Impôts sur les revenus et les bénéfices	98,5	112,2	127,9	148,0	166,8
Impôts sur les biens et services	179,2	223,4	233,9	274,0	312,1
Droits de douane	103,7	128,4	143,8	138,8	143,8
Enregistrement et timbres	16,8	18,9	19,3	19,6	19,5
Recettes non-fiscales	90,3	112,2	99,4	72,1	81,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7
Droits	43,7	74,6	57,3	42,1	32,5
Dons	15,6	0,2	0,1	6,5	5,6
Total dépenses budgétaires	**1 321,0**	**1 550,6**	**1 690,2**	**1 891,8**	**1 985,9**
Dépenses courantes	798,6	975,6	1 122,8	1 251,1	1 291,9
Dépenses de personnel	288,8	301,1	329,9	391,4	394,4
Pensions des Moudjahidine	56,1	74,0	63,2	69,2	82,6
Matériels et fournitures	59,1	69,8	58,8	71,7	65,7
Transferts courants	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6
dont: Services de l'Administration	120,1	133,6	161,4	176,5	187,1
Intérêts sur la dette publique	147,5	143,0	114,0	85,2	85,6
Dépenses en capital	522,4	575,0	567,4	640,7	694,0
Solde budgétaire	**184,5**	**52,6**	**284,2**	**337,9**	**1 095,8**
Solde des comptes spéciaux	-20,0	-11,2	186,9	109,9	12,0
Prêts nets du Trésor	-6,5	30,9	32,6	11,8	4,9
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisement	**171,0**	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**1 102,9**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	318,5	153,5	552,5	521,2	1 188,5
Solde global	**171,0**	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**1 102,9**
Financement	**-171,0**	**-10,5**	**-438,5**	**-436,0**	**-1 102,9**
Bancaire	-145,8	31,6	-209,2	-412,4	-1 062,2
Non bancaire	85,3	32,8	-138,4	29,6	75,0
Extérieur	-110,5	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2005	2006	2007	2008	2009
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**3 082,6**	**3 639,8**	**3 687,8**	**5 190,5**	**3 672,9**
Recettes des hydrocarbures*	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6	2 412,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	1 368,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2	400,7
Fonds de Régulation des Recettes net	1 121,0	1 088,4	284,5	1 064,5	36,4
Recettes hors hydrocarbures	724,2	840,5	883,1	1 101,6	1 259,4
Recettes fiscales	640,4	720,8	766,7	965,2	1 144,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	168,1	241,2	258,1	331,5	460,8
Impôts sur les biens et services	308,8	341,3	347,4	435,2	479,0
Droits de douane	143,9	114,8	133,1	164,9	189,1
Enregistrement et timbres	19,6	23,5	28,1	33,6	35,6
Recettes non fiscales	83,8	119,7	116,4	136,4	114,9
Dividendes de la Banque d'Algérie	48,7	75,3	41,0	22,5	48,2
Droits	35,1	44,4	75,4	113,9	66,7
Dons	5,7	0,3	7,9	0,3	0,8
Total dépenses budgétaires	**2 052,0**	**2 453,0**	**3 108,5**	**4 191,0**	**4 214,4**
Dépenses courantes	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 217,7	2 293,5
Dépenses de personnel	418,5	447,8	526,2	711,0	743,3
Pensions des Moudjahidine	79,8	92,5	101,6	103,0	132,4
Matériels et fournitures	76,0	95,7	93,8	111,7	88,4
Transferts courants	597,6	733,3	871,8	1 230,6	1 292,0
dont: Services de l'Administration	187,5	215,6	273,0	360,8	405,2
Intérêts sur la dette publique	73,2	68,6	80,5	61,4	37,4
Dépenses en capital	806,9	1 015,1	1 434,6	1 973,3	1 920,9
Solde budgétaire	**1 030,6**	**1 186,8**	**579,3**	**999,5**	**-541,5**
Solde des comptes spéciaux	-129,0	-4,1	18,8	31,2	7,3
Prêts nets du Trésor	5,2	32,1	141,3	123,8	134,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissem	**896,4**	**1 150,6**	**456,8**	**906,9**	**-668,8**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	969,6	1 219,2	537,3	968,3	-631,4
Solde global	**896,4**	**1 150,6**	**456,8**	**906,9**	**-668,8**
Financement	**-896,4**	**-1 150,6**	**-456,8**	**-906,9**	**668,8**
Bancaire	-1 002,2	-976,9	-553,0	-1 410,9	75,7
Non bancaire	221,5	-15,0	206,9	508,2	592,3
Extérieur	-115,7	-158,7	-110,7	-4,2	0,8

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique
* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 719,0**
Recettes des hydrocarbures*	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1	3 388,3
Fonds de Régulation des Recettes flux bru	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2	1 810,6
Fonds de Régulation des Recettes net	526,4	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0
Recettes hors hydrocarbures	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 330,6
Recettes fiscales	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 078,7
Impôts sur les revenus et les bénéfices	561,7	684,7	862,3	823,1	875,7
Impôts sur les biens et services	514,7	572,6	652,0	741,6	763,9
Produits des douanes	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2
Enregistrement et timbres	39,7	47,4	56,1	62,5	69,9
Recettes non fiscales	189,8	283,3	246,4	248,4	251,9
Produits des domaines et autres	64,3	78,9	77,9	83,7	69,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	121,1	137,2	115,3	112,1	122,7
Autres entreprises publiques	4,4	67,2	53,2	52,6	59,7
Dons	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 980,2**
Dépenses courantes	2 659,0	3 879,2	4 782,6	4 131,5	4 486,3
Dépenses de personnel **	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 855,3	1 986,6
Pensions des Moudjahidine	151,3	163,2	185,3	226,5	217,8
Matériels et fournitures	121,7	129,7	135,2	149,1	139,4
Transferts courants	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 102,9
dont: Services de l'Administration	513,3	786,1	786,7	709,4	736,0
Intérêts sur la dette publique	33,2	37,7	42,0	44,2	39,6
Dépenses en capital	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 493,9
Solde budgétaire	**-74,0**	**-63,5**	**-718,8**	**-66,6**	**-1 261,2**
Solde des comptes spéciaux	34,7	24,1	74,6	53,4	20,6
Prêts nets du Trésor	138,9	129,2	66,7	130,5	83,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisse	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-143,7**	**-1 323,6**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-145,0	-130,9	-668,9	-99,5	-1 284,0
Solde global	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-143,7**	**-1 323,6**
Financement	**178,2**	**168,6**	**710,9**	**143,7**	**1 323,6**
Bancaire	-430,5	-558,7	-200,5	-235,7	1 142,9
Non bancaire	608,0	728,1	913,8	381,6	183,6
Extérieur	0,7	-0,8	-2,4	-2,2	-2,9

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

قـــائمـة المـــراجـع

أولا: المصادر

1. **القرآن الكريم**

ثانيا: المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أبو الفضل جمال الدين، **إبن منظور لسان العرب**، مطبعة دار صادر، لبنان، د. س.
2. أرشد فؤاد التميمي، **الأسواق المالية – إطار في التنظيم وتقييم الأدوات–**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3. أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
4. أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة – المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق–**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2012.
5. إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، **مفاهيم ونظم إقتصادية –التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي–**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2004.
6. اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
7. السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2009.
8. إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الإقتصادية– التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي–**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015.
9. بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.
10. جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي– بين النظرية والتطبيق العملي–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
11. جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
12. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الإقتصاد– التحليل الكلي–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
13. حياة بن اسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009.

14. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط3، 2007.
15. خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي– بين النظرية والتطبيق–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط11، 2014.
16. خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
17. دريد كامل آل شبيب، **الإستثمار والتحليل الإستثماري**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
18. زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2007.
19. زياد محمد عبد، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010.
20. سعيد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2011.
21. شقيري نوري موسى، **إدارة الإستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2012.
22. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
23. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الإستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
24. طارق الحاج، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2013.
25. طلال الكداوي، **تقييم القرارات الإستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
26. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، جزء1، دار إثراء للنشر التوزيع، الأردن، ط2، 2011.
27. عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر التوزيع، الأردن، ط1، 2012.
28. عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
29. عبد المجيد قدي، **دراسة في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
30. عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2008.
31. عزمي يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

32. علي خليل وسليمان اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
33. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2011.
34. غازي فلاح مومني، **إدارة المحافظ الإستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
35. فتحي أحمد ذياب عواد، **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
36. فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
37. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
38. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية-ممارسات وفاعلون-**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
39. فيصل محمود الشواورة، **الإستثمار في بورصة الأوراق المالية – الأسس النظرية والتطبيق-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
40. محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.
41. محمد أحمد عبده رزق، **إستراتيجية تفعيل الإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2012.
42. محمد البنا، **إقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث-**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
43. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
44. محمد خصاونة، **المالية العامة – النظرية والتطبيق-**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.
45. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط6، 2014.
46. محمد طاقة وهدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2010.
47. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الإقتصادي- الجزئي والكلي-**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
48. محمد مطر، **إدارة الإستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العملية-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط6، 2013.

49. محمد مطر و فايز تيم، **إدارة المحافظ الإستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.

50. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**–، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

51. محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

52. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2015.

53. محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الإقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

54. محمود حسين الوادي وزكرياء صيام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007.

55. منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

56. منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق المال**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 2012.

57. نزار سعد الدين العبسي و إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي– مبادئ وتطبيقات**–، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

58. نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية – الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي**–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015.

59. نغم عبد الرحمان القرا، **دليل المستثمر الصغير**، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2012.

60. قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار– بين النظرية والتطبيق**–، دار الثقافة للنشر والتوزيع–، الأردن، ط1، 2009.

61. هوشيار معروف، **الإستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

62. ياسر صالح الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية :**

1. أحمد خسيس عبد العزيز أبو زعيتر، **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.
2. أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
3. بداح محسن السبيعي، **العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الإستثمار في الشركات الكويتية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص : محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.
4. بريشي عبد الكريم، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الإقتصاديات المحلية نحو العولمة الإقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2007/2006.
5. بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
6. بلحاج مامة، **تأثير النظام الضريبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2002/2001.
7. بن الضيف محمد عدنان، **الإستثمار في سوق الأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2006/2005.
8. بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم– دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (–2008 1980)–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر، 2011/2010.
9. بوبقرة الشيخ، **مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية–حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2007/2006.
10. بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

11. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.

12. بيبي يوسف، **أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

13. توامي آمال، **التحفيزات الجبائية للإستثمارات في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

14. ثابتي خديجة، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص- دراسة حالة ولاية تلمسان-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص : تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2012/2011.

15. جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**، أطروحة دكتـوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، الجزائر، 2010/2009.

16. جوامع لبيبة، **أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015/2014.

17. حجار مبروكة، **أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة- دراسة حالة مؤسسة POLYBEN-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص:إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2006/2005.

18. حليمة عطية، **دور السوق المالية في تمويل الإستثمارات- دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة (2008-2013)-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015/2014.

19. حنان عبداللي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : تحليل إقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، الجزائر، 2014/2013.

20. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي- حالة الجزائر (1990-2004)-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

21. رشيد بوعافية، **السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر– دراسة حالة الجزائر (2000–2010)–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.

22. رمضاني لعلا، **أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية– حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.

23. زاهرة يونس محمد سودة، **تنظيم عقود الإختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية – نابلس–، فلسطين، 2009.

24. زغدودي تبر، **محددات سياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص : مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، الجزائر، 2009/2008.

25. زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر– خلال الفترة(1970–2012)–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:إقتصاد كلي، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس–، الجزائر، 2014/2013.

26. زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل والإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010–2011.

27. ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص–دراسة حالة الجزائر – (1990–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– الجزائر، 2015/2014.

28. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر– دراسة بعض دول المغرب العربي–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص : مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2011/2010.

29. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية– حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2013/2012.

30. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف–، الجزائر، 2010/2009.

31. سليمان بوفاسة، **تمويل الإستثمارات عن طريق الإقتراض وانعكاساته على التنمية الإقتصادية والإجتماعية– دراسة مقارنة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

32. سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية– دراسة بنك – BNP PARIBAS**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : بنوك وتأمينات، جامعة منتوري– قسنطينة–، 2006/2005.

33. شيبي عبد الرحيم، **الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني والدين العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2013/2012.

34. صلاح الدين شريط، **دور صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية– دراسة تجربة جمهورية مصر العربية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

35. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر (–2012 1970)–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2014/2013.

36. عاشور ثاني يامنة، **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2002/2001.

37. عبد الصمد معين سرداح، **السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية – غزة–، فلسطين، 2015.

38. عبد القادر بابا، **سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص : التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

39. عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري – خلال الفترة (1996–2005)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص : النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

40. عزوز مناصرة، **أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص : الإقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر– باتنة–، الجزائر، 2007/2006.

41. عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2012) –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

علوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف1–، الجزائر، 2014/2013.

42. علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
43. غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في إطار التنمية الإقتصادية السعودية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
44. فيصل حبيب حافظ، **دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
45. كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص : نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2014/2013.
46. كريمة فرحي، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.
47. محمد بن يوسف عنتر الفالوجي، **إختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة–، فلسطين، 2007.
48. محمد سعيد القحطاني، **الإستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية، 2010/2009.
49. محمود سعيد دلول، **دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة–، فلسطين، 2010.
50. مصباح بلقاسم، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

51. مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص : تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر، 2011/2010.

52. ملال محمد طارق، **أثر جباية الإدخار على الإستثمارات في الدول النامية– حالة الجزائر في الفترة(2003–2012)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2014/2013.

53. منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، د. س.

54. مؤيد ساطي جودت حمد الله، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الإقتصادية في فلسطين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية – نابلس–، فلسطين، 2005.

55. نمري نصر الدين، **الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس–، الجزائر، 2009/2008.

56. هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات غير السيادية في تمويل ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

57. وليد بيبي، **آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية– دراسة حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015/2014.

- **المجلات والدراسات:**

1. بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية– تكوينها ومخاطرها–**، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
2. جمال لعمارة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر – بسكرة–،الجزائر، نوفمبر 2011.
3. حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شما إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، د. س.

4. حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، **السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عروض النقد**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، العراق، 2012.
5. رحيم حسين ومحمد عبادي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – خلال الفترة(1989–2009)**–، دراسات في العلوم الإدارية، المجلد40، العدد2، جامعة برج بوعريريج وجامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
6. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وآفاق**–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، فيفري 2005.
7. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر.
8. فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد6، الجزائر، 2009.
9. منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة الشلف، الجزائر، د. س.
10. هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، دراسات إقتصادية، العدد 11، سوريا، 2010.

- **المؤتمرات والملتقيات :**

1. بلعاطل عياش ونوري سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001–2004**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2004، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 12/11 مارس2013.
2. علام عثمان، **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي–2014 2001**، الملتقى العربي الأول : العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر، أيام 25–28 جانفي 2015.
3. نبيل بوفليح و طورشي محمد، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف– الجزائر، يومي 23–24 نوفمبر 2014.

- **القوانين والمراسيم :**

1. الأمر رقم 01-03 في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد47.
2. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15جويلية2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2011 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47.
3. قانون الإستثمار سنة 2007.
4. القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية العدد68.
5. القانون رقم 48 -17 مؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق 7جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28.
6. القانون 90 -21 الصادر في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

- **Ouvrages :**

1. Bernard Landais, **Leçons de Politique Budgétaire**, Boeck et Laurier, Imprimé en Belgique, 1998.
2. Mark Montoussé et Dominique Chamblay, **100 Fiches pour Comprendre les Sciences Economique**, Bréal édition, 3ème édition, Paris, 2005.

- **Rapports :**

1. Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2005.
2. Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2009.

3. Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014.
4. ONS, **Les Comptes économique de 2000 à 2014**, Rapport n° 709, Alger, 2015.